International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

# Bankruptcy Procedures in the Saudi System: An Analytical Inductive Study

DOI https://www.doi.org/10.56830/IJAMSSI01202517

**Abdulaziz Khalid Saad Algelban**

*Master's Student, College of Sharia and Law, Majmaah University, Saudi Arabia.*

*ABDLAZIZALJELBAN@gmail.com*

**Ashjan Khalis Alzuhairi**

*Professor of Law, College of Sharia and Law, Majmaah University, Saudi Arabia*

***Received: 29 Jan. 2025. Accepted: 9 Feb. 2025. Published: 15 Feb. 2025***

**Abstract:**

This research aims to explain the bankruptcy procedures in the legal system in the Kingdom of Saudi Arabia. This study was divided into clarifying the bankruptcy procedures stipulated in the system, such as conducting a preventive settlement, financial reorganization, and administrative liquidation, and explaining each procedure for small civilians. The researcher followed the inductive approach. Analytical by reviewing many previous studies and working on writing them in a new way and then the analytical approach to fully analyze the procedures stipulated in the bankruptcy system. The study concluded with several results and recommendations. Among the most important results: (1) Bankruptcy is a system specific to merchants and is regulated by commercial law and only applies to merchants who stop paying their commercial debts on their due dates. (2) The Saudi Council of Ministers wanted to improve the economic environment in the Kingdom, so it established a bankruptcy committee consisting of five or more experienced members.

**keywords**: Bankruptcy, protective settlement, financial reorganization, small civilians, administrative liquidation

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

# أحكام الافلاس في النظام السعودي: دراسة استقرائية تحليلية

**عبدالعزيز خالد سعد ال جلبان**
ماجستير القانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية
**أشجان خالص الزهيري**
أستاذ القانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية

**الملخص:**
يهدف هذا البحث إلى بيان إجراءات الإفلاس في النظام القانوني بالمملكة العربية السعودية ، حيث تم تقسيم هذه الدراسة التي توضح إجراءات الإفلاس المنصوص عليها في النظام مثل اجراء التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي والتصفية الإدارية ، وبيان كل اجراء بالنسبة لصغار المدنيين ،، وقد اتبع الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والعمل على الكتابة منها بشكل جديد وثم المنهج التحليلي لأجل تحليل الإجراءات المنصوص عليها بالكامل في نظام الإفلاس ، وقد انتهت الدراسة إلى عددٍ من النتائج والتوصيات. ومن أهم النتائج: (١) الإفلاس هو نظام خاص بالتجار وينظمه القانون التجاري ولا يسرى إلا على التجار وحدهم الذين يتوقفون عن سداد ديونهم التجارية في مواعيد استحقاقها. (٢) أراد مجلس الوزراء السعودي تحسين البيئة الاقتصادية في المملكة فقام بإنشاء لجنة الإفلاس تتكون من خمسة أعضاء أو أكثر من ذوي الخبرة.

**الكلمات المفتاحية:** الإفلاس، التسوية الوقائية، إعادة التنظيم المالي، صغار المدنيين، التصفية الادارية

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

## مقدمة:

إن التاجر يتعرض للكثير من العثرات والتي لا دخل له فيها ولا يمكن توقعها ليتجنبها ، بالرغم لما قد يتمتع به من خبرة وادرية في التجارة ، وهذا لان التجارة هي عالم محاط بالمخاطر والاخطار التي تتداخل واحتمالات الربح والخسارة ، وتشتد المنافسة على المستوى الوطني والمستوى الدولي، وقد يجد التاجر نشاطه في حالة ازدهار وفى فترات أخرى قد يجد نفسه معرض للخسارة والخطر يحيطان به ،بالرغم من حرصه واقتداره وخبرات وبدون تقصير او خطا او سوء نية ، ومن الممكن ان يتعرض لظروف طارئة واستثنائية لا يد له فيها مثل وباء كوفيد ١٩ الذى جعل بعض الشركات تتخطى حاجز التريليون في أرباحها مثل امازون ، وجعل بعض الشركات الأخرى تفلس مثل شركات الطيران ، وهكذا حالة التجارة ، ولأن الإفلاس هو اخطر ما قد يتعرض له التاجر ، فلقد مضت العديد من التشريعات المختلفة حول العالم الى معالجة وضع التاجر الذى يقع في مثل تلك الظروف وحمايته من الوقوع في الإفلاس الى قد يفقد التاجر اعتباره ويوصمه اجتماعياً بعار قد يلازمه العمر كله وبالإضافة الى انه قد يقضى على حياته التجارية ويضر بمصالح الفئات الأخرى وهم دائنو التاجر الذين لن يحصلوا الا على جزء يسير للغاية من حقوقهم لو ان التاجر اشهر افلاسه، وبالإضافة الى العاملون لدي التاجر والذين سيفقدون أعالهم نتيجة لتوقف نشاط التاجر، ولهذا فإن المنظم السعودي عمل على محاولة حماية التاجر من الإفلاس وبالإضافة الى انه نص على جميع الإجراءات الخاصة بعملية افلاس التاجر حيث قام بتقنين نظام الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) بتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٨ ه ، ولهذا خلال ذلك البحث سيتم بيان أحكام الإفلاس في النظام السعودي.

## مشكلة الدارسة:

تتمثل مشكلة البحث في استكشاف وفهم ظاهرة الإفلاس بكل أبعادها وتأثيراتها المتنوعة وتحديد الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى حدوته؛ والإفلاس ليس فقط وضعًا مالي يؤثر على الأفراد والشركات؛ بل هو عملية معقدة تتداخل فيها عوامل قانونية اقتصادية إدارية واجتماعية وتأتي مشكلة الإفلاس مع عدة تحديات تتطلب تحليلاً دقيقا وفهما شاملا لتقديم حلول فعالة واستراتيجيات وقائية ومن جانب آخر تشمل مشكلة البحث تحديد الإجراءات القانونية الفعالة والأخلاقية للتعامل مع الإفلاس وتأثيراته على مختلف الأطراف المعنية وتتضمن أيضاً تقييم التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية الواسعة للإفلاس على الشركات الأفراد وأيضا في توضيح الإجراءات الإفلاس وطريقة العمل في الإفلاس.

أسئلة الدارسة:

**من خلال هذه الدراسة سوف نحاول الإجابة عن عدّة أسئلة على النحو:**

١. ما هو نظام الإفلاس السعودي؟
٢. ماهي الخصائص نظام الإفلاس السعودي؟
٣. ماهي اهداف نظام الإفلاس السعودي؟
٤. أهمية نظام الإفلاس السعودي؟
٥. الإجراءات القواعد الواجب اتباعها في نظام الإفلاس؟

## أهداف الدارسة:

تستهدف الدراسة محاولة جادة للإجابة على التساؤلات التي طرحتها وهي كالتالي: -

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

في فهم نظام الإفلاس السعودي وأحكامه: -

١. بيان مفهوم الإفلاس في النظام السعودي.
٢. وخصائص نظام الإفلاس وتاريخ نظام الإفلاس.
٣. واهداف نظام الإفلاس واهميته.
٤. وتوضيح الإجراءات والقواعد والواجب اتابعها في نظام الإفلاس السعودي.

## أهمية الدراسة:

الأهمية العملية: -

لابد ان أهمية الدراسة تقضى في فهم نظام الإفلاس وطريقة الإجراءات في نظام الإفلاس، واهمية الدراسة في فهم نظام الافلاس يهدف إلى توفير حماية للأشخاص المتعثرين ماليًا والشركات المدينة والتي تواجه صعوبات في سداد ديونها، وتهدف أهداف نظام الإفلاس إلى تيسير الإعادة الهيكلة المالية للأفراد والشركات وتحقيق المساواة بين جميع الدائنين، ومن أهم خصائص نظام الإفلاس يحمي الأفراد والشركات المدينة من الدائنين بموجب إجراءات قانونية ويوفر نظام إدارة يساعد على إعادة هيكلة الديون بطريقة منظمة ويساعد في حفظ حقوق الدائنين والمدينين على السواء، أما بالنسبة لأهمية نظام الإفلاس فإنه يساهم في تنظيم العلاقة بين الأفراد ولدائنيهم ويسهل عملية التسوية بشكل عادل ومنظم، كما يمكن أن يساعد نظام الإفلاس في تجنب الإفلاس التام والحفاظ على جزء من الأصول للمدين.

**الأهمية العلمية:** -

تحليل نظام الإفلاس السعودي وإصدار توصيات قابلة للتطبيق من خلال البحث.

منهج الدارسة:

سيعتمد الباحث "على المنهج الاستقرائي التحليلي وهو المنهج الذي تنتقل فيه الاستنتاجات من الكل إلى الجزء ويبدأ في الاستقراء من القواعد الكلية ثم يستنتج منها القواعد التي تنطبق على الجزء الذي يبحث عنه الباحث". يدرس." وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النهج سوف يجيب على كل سؤال. تساؤلات هذه الدراسة، ولذلك سنعتمد في هذه الدراسة على منهجين:

"المنهج الاستقرائي هو استقراء النصوص والتحقيق فيها والاطلاع عليها من جميع الجهات، وذلك من خلال استقراء الكتب والرسائل والمقالات والدراسات السابقة التي تناولت إجراءات الإفلاس في المملكة العربية السعودية."

"إن المنهج التحليلي هو دراسة المشكلات العلمية المختلفة بطريقة شاملة وتقييمية من خلال تحليل الدور الذي يلعبه نظام الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٨هـ.

## الدراسات السابقة:

ثمة بعض الدراسات السابقة التي تعرضت لجانب أو آخر من جوانب موضوع البحث؛ أعرض لها ولما انتهت إليه من نتائج اختصاراً ثم أتبعها بإيضاح الإضافة العلمية في هذا البحث عن البحوث والدراسات المشار لها في الدراسات السابقة:

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

- **د. على محمد محمد الدروبي، خصوصية إفلاس الكيانات المنظمة في النظام السعودي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، المجلد ٩، العدد ٣، ديسمبر ٢٠٢٢م.**

وكان مضمون البحث يهدف الى بيان إجراءات الإفلاس المنصوص عليها في نظام الإفلاس السعودي الجديد والتي امتدت لتشمل التاجر وغير التاجر والأشخاص الاعتبارية والطبيعية والكيانات المنظمة ذات الأنشطة الهامة والعامة، ولقد تميزت الدراسة السابقة ان تطبيق نظام الإفلاس الجديد لم يعد قاصراً على التاجر، بل امتد الى ليشمل جميع الأشخاص تختلف الدراسة الحالية في فهم بشكل أوضح إجراءات نظام الإفلاس بشكل متعمق وأدق.

- **د. عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، مركز التمييز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، ١٤٣٨ هجرياً.**

يهدف البحث الى تقديم دراسة فقهية حول بعض محاور مشروع نظام الإفلاس الجديد من خلال تقصى النصوص الشرعية والفقهية التي يتم الاستناد عليها في مشروع النظام الجديد وتتميز الدراسة في فهم مشروع النظام من الإجراءات التي تساهم في تصحيح أوضاع المدين والاستمرار في ممارسة اعماله دون الاخلال بحقوق الدائنين وأصحاب المصالح وتختلف الدراسة الحالية انها تتحدث بشكل عام عن نظام الإفلاس من تاريخ بداية نظام الإفلاس الى خصائصه الى الإجراءات المتبعة في النظام الإفلاس.

## المبحث التمهيدي: ماهية الافلاس في النظام السعودي

يعد الإفلاس من أهم الضمانات المقررة لحماية الائتمان والثقة في عمليات التجارة، عليه قامت المملكة العربية السعودية بإصدار نظام الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) بتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٨ه، من أجل إخضاع جميع المشروعات التجارية والمشروعات الاقتصادية، والتي تهدف في حقيقة الأمر إلى تحقيق الأرباح المادية لنطاق الإفلاس ولهذا سنوضح في هذا المبحث التمهيدي ماهية الإفلاس في النظام السعودي في مطلبين كالاتي:

### المطلب الأول: مفهوم الافلاس وتاريخه

#### الفرع الأول: مفهوم الافلاس السعودي

الإفلاس لغةً مشتق من أفلسَ، أي يفلس، على وزن أفعلَ ومعناه في اللغة أي صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم، والإفلاس في دلالته اللغوية يدل على العسر والعجز المالي والانتقال من خانة اليسر إلى العسر.[١]

تعريف الإفلاس عند الفقهاء هو "أن يكون الدين على الرجل أكثر من ماله"[٢] سواء كان من غير مال أو من مال، ولكن هذا المال الذي يمتلكه أقل من دينه، وعرفه الشافعية بأن من عليه ديون لا يفي بها ماله، وعرفه الحنفية بأنه من لا يقدر على الوفاء بدينه، وقيل إن المفلس من تزيد ديونه عما هو موجود، وعرفه الحنابلة بأنه "من دينه أكثر من ماله وخرجه أكثر من دخله".[٣]

١ ) أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، دار عالم الكتب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٣.

٢ ) موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي، المغني، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو الناشر: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ج٤، ص٤٠٨.

٣ ) أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي الحنفي، حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، ضبطه وصححه: محمد عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ص ٥٠٥.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

إذن فلقد أجمع الفقهاء على عدم قدرة المفلس على الوفاء ولهذا فإن جميع المذاهب الأربعة تقترب من بعضها، ويجتمع الفقهاء على أن حقيقة الإفلاس هي إحاطة الدائن بمال المدين، سواء كان الدين حالاً أو مُؤَجَّلاً.[١]

الإفلاس هو أن يكون دين الرجل أكثر من ماله، سواء كان ليس لديه مال أصلاً، أو كان لديه مال ولكنه أقل من دينه. "[٢]،و قال ابن قدامة: "من غلب على دينه ماله يسمى مفلساً، وإذا كان له مال لأن ماله ينفق على دينه فهو كأنه معدوم "[٣]، وعند الحنفية عرف بانه من لا يقدر على وفاء دينه[٤]، وقبل المفلس من تزيد ديونه على موجودة[٥] وعند المالكية يكون له مرادفين، الأول ان يستغرق الدين مال المدين، فلا يكون في ماله وفاء بديونه، والثاني الا يكون له مال معلم من الأساس [٦] ولكن عند الشافعية عرفته بإن من عليه ديون لايف بها ماله[٧] والحنابلة عرفته بانه "من دينه أكثر من ماله وخرجه أكثر من دخله"[٨].

اذن من خلال كل تلك التعريفات السابقة فلقد اجمعوا على عدم قدرة المفلس على الوفاء والنتيجة هي عدم القدرة على الوفاء، ولهذا أجمعت تعاريف المذاهب الفقهية الأربعة على ذلك وتقترب من بعضها البعض، حيث ان حقيقة الإفلاس عند اغلب الفقهاء هي إحاطة الدين وهو المال المدين سواء اكان دينه حالاً او مؤجلاً ولمن يحكم عليه بالإفلاس بعد ان تتوفر بعض الشروط الواجبة عليه.

الإفلاس هو نظام متعلق ومختص للتجار وينظمه قانون الدولة التجاري ولا يسرى إلا على التجار خاصة الذين لا يلتزمون ويتوقفون عن دفع و سداد ديونهم التجارية في مواعيد استحقاقها، ولقد عرف النظام السعودي في المادة (١) المفلس بأنه هو "مدين استغرقت ديونه جميع أصوله" ولقد تحدث وعرف في المحكمة التجارية السعودي (المادة ١٠٣) المفلس "بأنه من استغرقت الديون جميع أمواله وعجز عن تأديتها" آذن فإن تعريف الإفلاس في النظام يتناسق مع تعريفات الفقهاء فمنهم من يعرف المفلس بنتيجته ومن يعرفه بحقيقته ومن يعرفه بالحال التي يؤول إليها وهو عدم قدرته على الوفاء، ويتضح لنا أن تعريف المفلس في النظام السعودي متسق مع الفقهاء، وبالإضافة إلى تعريف المشرع المصري له في قانون العقوبات المادة (٣٢٨) "بأنه التاجر الذي توقف عن دفع ديونه" .[٩]ويوجد تعريف مطول للمفلس في قانون التجارة المصري المادة (٥٥٠) "يعد في حالة إفلاس كل تاجر ملوم بموجب أحكام هذا القانون بإمساك الدفاتر التجارية إذا توقف عن سداد ديونه التجارية إثر الاضطرابات المالية لدية " ويميز هذا التعريف ذكره لسبب التوقف عن الدفع وهو الاضطراب في الأعمال المالية .

من خلال الاطلاع على التعريفات السابقة سنجد أن التعريف القانون المصري يختلف باستناده الى موضوع الدفع هو الأصح والأدق، حيث عرف المفلس بمن يتوقف عن الدفع بغض النظر عن حالته

١ ) أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الناشر: دار الحديث – القاهرة / الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ / ج٤، ص٧٣.
٢ ) أبو الوليد محمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقصد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤، ج٢، ص٢٨٣.
٣ ) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المغني، تحقيق: طه الزيني - ومحمود عبد الوهاب فايد - وعبد القادر عطا، مكتبة القاهرة، ١٩٦٩م، ج٤، ص٤٠٨.
٤ ) أحمد بن محمد الطحاوي، حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح شرح نور الايضاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ص٥٠٥.
٥ ) أبو زكريا النووي، شرح صحيح البخاري عمدة القارئ، دار احياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ، ج ٤، ص ٧٣.
٦ ) أبو زكريا النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتيين، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م، ج٤، ص١٢٧.
٧ ) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج٤، ص٤٩٢.
٨ ) شمس الدين البعلي، المطلع على الفاظ المقنع، مكتبة السوادي للتوزيع، ٢٠٠٣م، ص ٢٥٤.
٩ ) المادة ١٠٣ من نظام المحاكم التجارية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٥١١ بتاريخ ١٤٤١/٨/١٤ هجرياً.
١٠ ) قانون العقوبات المصري وفق آخر تعديلاته برقم ٩٥ لعام ٢٠٠٣.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

المادية، على عكس المنظم السعودي عرفه بأنه "العجز الذي يفترض عدم كفاية أموال المدين لوفاء ديونه المستحقة الأداء".

**التمييز بين الإفلاس والمصطلحات الأخرى: -**

**الفرق بين الإفلاس والاعسار: -**

يختلف مفهوم الإفلاس ومعناه القانوني والنظامي عن مفهوم الاعسار المعروف في الفقه الإسلامي، حيث ان الاعسار يمكن تحديدها من خلال ان المدين لا يكون فيها مالكاً لما يفضل عن حد الكفاف عرفاً في اجتياحاته الأساسية لمعيشته من مطعم ومسكن ومتاع وبيت يكفيه ومن يعول وكل ما يلحق بفقده حرج ومشقة كبيرة عليه[١]، ولا يقتصر الفرق بين الاعسار والافلاس على مجر الاختلاف اللفظي في التعريف، بل انه يمتد الى الاثار الناشئة عن حصول وتقدير وجود أي من تلك الحالتين في حق أحد الأشخاص.

في حين الاعسار ينشأ عن عدم القدرة على السداد للديون الحالة أو قلة ذات اليد بحيث لا يملك المرء ما يزيد على مؤونته، فإن الإفلاس لا ينتج الا عن العجز عند سداد الديون التجارية الحالة.[٢]

فنطاق الاعسار بهذا المعنى اشمل وأعم من الإفلاس، حيث ان حالة الاعسار قد تتشكل عند انعدام وجود المال للمدين المعسر أو ان أمواله لا تكفي لمؤنته ومعيشته بحد الكفاف اللازمة لحياته حياة كريمة، ولكن حالة الإفلاس تكون الأموال موجودة، ولكنها ليست كافية لأداء ما على المدين التاجر من الديون.[٣]

ان المتقرر في التعامل مع حالة المعسر هو انظاره الى ميسره عند ثبوت حالة الاعسار قضاءً، ولكن في حالة الإفلاس فإن الحكم بها يرتب الحجز على أموال المفلس لأجل توزيعها بين الدائنين، وبالإضافة الى ان الاعسار لا يرتب عليه فكرة التصفية الجامعية لأموال المعسر ولا ينشا عن ذلك غل يده عن إدارة أمواله او التصرف فيها والتقاضي بشأنها ما دام انه لم يبدر منه ما يخل بصيانة حقوق غرمائه ، ومع بقاء حق الدائنين له في ممارسة إجرائهم الفردية ومباشرة الدعوى المستقلة لكل واحد منهم لأجل المطالبة بحقه امام المدين.[٤]

وهذا على عكس حالة الإفلاس التي ينتج عنها غل يد التاجر عن مباشرة التصرفات في أمواله لكونها أصبحت عهدة وكيل التفليسة والذي سيتولى تصفيتها تصفية جماعية لتوزيعها بين دائنيه لضمان تحقيق المساواة بينهم، ومع بقاء تلك الديون التي لم تسدد بعد توزيع الأموال على الغرماء في ذمة التاجر.

أن المعسر لا تحل عقوبته ولا حبسه لأن ذلك غير مجد كما يلاحظ أيضاً لما هو عليه الحال لدى المدين المفلس الذي يمكنني فائدة دائنيه ، خلافا إيقاع العقوبة عليه عند تحقق الإفلاس بفعل المفلس لانطواء حالة الإفلاس لديه على الاحتيال أو التقصير والإهمال من جانبه في ضياع أمواله عن دائنيه ، ومن حيث النظام الذي يحكم حالتي الإعسار والإفلاس ، فإننا سنكون إزاء تطبيق أحكام الإفلاس الواردة في نظام المحكمة التجارية عند توقف تاجر عن أداء ديونه لعجزه عن السداد ، في حين ستطبق على حالة الإعسار الأحكام الواردة بهذا الشأن في الفقه

١ ) أحمد عبد الله الجعفري، أحكام الاعسار في الفقه الإسلامية مقارنة بأنظمة المملكة العربية السعودية، مجلة العدل، العدد ٤، رجب ١٤٢٦ هجرياً، ص١١١.

٢ ) أحمد عبد الله الجعفري، أحكام الاعسار في الفقه الإسلامية مقارنة بأنظمة المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص١١٣.

٣ ) ولهذا كانت قرارات الدوائر التجارية بديوان المظالم مؤكدة بأن التاجر لا يطبق عليه"، لأن نظام الإفلاس إذا كان عاجزا عن أداء ديونه بسبب عدم وجود مال لديه أصلا الحكم بالإفلاس لا يتحقق في شأن المدين المعدم فيعامل معاملة المعسر عند نظر دعوى تخلفه عن السداد. أنظر قرار ديوان المظالم /٦٠٤د /ع، ١٤٠٩هـ، وكذلك القرار رقم /١٣٩ت /ع، ١٤٠٩هـ.

٤ ) أنظر قرار ديوان المظالم في دائرته التجارية رقم /٦٠د /ع، ١٤٠٩هـ، وكذلك قرار لجنة تسوية المنازعات المصرفية ١١٠/١٤١٤هـ.



ROAD DIRECTORY OF OPEN ACCESS SCHOLARLY RESOURCES
CC BY

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

الإسلامي وبعض القواعد النظامية الحاكمة للتعامل مع المدين المعسر . كما أن القضاء التجاري سيكون هو المختص بنظر دعاوى الإفلاس بينما سينعقد الاختصاص في نظر القضايا الخاصة بالإعسار للمحاكم العامة.[1]

ومن ضمن الفروق أيضا بين حالة الاعسار والافلاس هو ما قد ينشا عن تقرير وجود حالة الإفلاس من تسويغ البحث في تصرفات المدين السابقة على إفلاسه بين تاريخ تأجيله وتأخيره الوفاء بديونه أو عجزه عن سدادها وتاريخ الحكم بإفلاسه. حيث تخضع التصرفات الواقعة خلال تلك الفترة المسماة في التشريع القانوني بفترة الريبة إلى إمكانية الحكم بعدم نفاذها ، في حين أن الإعسار كأصل عام لا يؤثر في تصرفات المدين التي أجراها في مثل تلك الفترة، وبالإضافة الى انه يترتب على إيجاد نظام الإفلاس التعامل مع الهدف مع تقريره المتمثل في الحزم والتشدد في معاملة المدين التاجر لتنقية الوسيط التجاري والاقتصاد عموماً من حالات التجار المماطلين او العاجزين عن أداء ديونهم ، حيث ان الضرر العائد من جراء عدم أداء الدين التجاري يستتبع وجود حلقات أخرى من التوقف عن الدفع من شأنها إحداث الضرر والاضطراب بالوسط التجاري والاقتصاد بصفة عامة إذا اتسعت دائرة تأثيرها ، بخلاف الإعسار الذي يكون الأصل فيه إمهال المدين والنظرة إلى ميسرة ، إذ لا يترتب عن تأجيل الوفاء إلا الضرر بالدائن وحده في أغلب الأحوال

.

يظهر الفرق بين التعامل مع حالات الاعسار والافلاس فيما يتعلق بسقط آجال الديون على المدين، حيث من المتقرر أن ثبوت حالة الإعسار لا تؤدي إلى سقوط آجال الديون التي لم تحل مواعيدها على المدين باتفاق الفقهاء، في حين أن آجال الديون التي لم تحل تسقط بسبب تفليس المدين على قول جمهور من اهل الفقه الإسلامي[2] وهو الراي الذي تبناه نظام المحكمة التجارية من خلال الاحكام التي خص بها التعامل مع المدين المفلس.

**الفرق بين الإفلاس والحجر: -**

ان ترتيب احكام الحجر التي تكون على المدين المفلس تتم من خلال حرمانه من التصرف، ومع احكام الحجر التي تقع على الأشخاص الأخرى من الصبي والمجنون أو السفيه وغيرهم ، إذ إن المصلحة المترتبة على منعهم من التصرف في مالهم وتقرير عدم وقوعه عائدة لهم ومراعاة لحالهم ولمصلحتهم ، في حين أن معنى الحجر المرتبط بحالة الإفلاس مقصود به هو بمنع المدين من القيام بالتصرف في ماله بعد الحكم عليه بالإفلاس ، وهذا ما نصت عليه المادة ١١٠ من نظام المحكمة التجارية الذى يقضي بعدم نفاذ تصرفات المفلس القولية والفعلية منذ تاريخ الحكمً بالإفلاس ، وذلك مثل تصرفات الإقرار بالدين أو إبرام العقود أو ما كان فعليا كإتلاف مال الغير أو استهلاكه أو الجناية على الغير بالعمد أو الإهمال فارتكاب المفلس المحجور عليه فعلا ضاراًً بالغير أو قيامه بتصرف يجعلهً لا يجعل للمضرور أو الدائن الحق في مشاركة

---

١ ) وهذا ما أكده مضمون الأمر السامي رقم ٤/ ٩٢١ /م في ٢٣ /٣/ ١٤٠٤هـ، وكذلك تعميم وزارة العدل للمحاكم رقم ١٢/١٩١ /ت في ١١/١١/١٤٠٤هـ المتضمن عدم نظر المحاكم العامة لدعاوى الديون الناشئة عن المعاملات التجارية لاختصاص القضاء التجاري - بنظرها لأن المدين التاجر يخضع لأحكام الإفلاس الواردة في نظام المحكمة التجارية ما دام أن دينه تجاري متأت من ممارسة أعمال تجارية.

٢ ) محمد عبد الرحمن الهواري، بحث في الحجر وأثره على حماية الأموال في الشريعة الإسلامية، دار الهدى، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٢١٦.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

الدائنين في قسمة أموال مدينا المدين . فمطالبة المفلس المحجور عليه ستكون بعد انتهاء التفليسة بما بقي فيها من مال أو ما قد يستجد من مال لدى المفلس[١].

حيث ان المفلس لو علم ان فعله الضار الذى يتعدى به على الغير ويستوجب تعويضاً لا يؤثر على حقوق غرمائه ومستحقاتهم سيجعله ممتنعاً عن ارتكاب تلك الفاعل التي تؤدي الى زيادة مديونيته بقصد الإضرار بدائنيه كما أن تقرير ذلك الحجر أ سيدر تواطؤ المفلس مع الغير المطالب بجبر الضرر ومزاحمة الغرماء في تفليسة المحجور عليه ، حيث لا يكون للطرف المضرور بالمطالبة بالتعويض عن الأموال المخصصة لتسوية حقوق الغرماء والاشتراك معهم في تفليسة المدين ، فهم وحدهم الذين يختصون بهذا الضمان العام دونه . فصدور الحكم بالإفلاس سيرتب منع المدين من التصرف في أمواله بعد ذلك التاريخ لحماية دائنيه من تعمد الإضرار بهم من قبل المفلس وتبديده للأموال أ أو نقلها للغير وتمليكهم إياها بأثمان زهيدة، وذلك حتى لا يضعف الضمان العام للدائنين الواقع على أموال المفلس التي ستنقص من تلك التصرفات.[٢]

كما وأن الحكم بالإفلاس في حق القواعد العامة في الإعسار في حقه ً التاجر المدين سيرتب من الناحية النظامية الحجر عليه تلقائيا فور صدور قرار ً من الحكم بالإفلاس دون حاجة لطلب دائنيه، سواء كان طلب الإفلاس مقدما قبل المفلس ذاته أو أحد دائنيه أو بعضهم.

ويمكن فهم هذا الاختلاف بين الإفلاس والحجر بالنظر إلى أن الغاية من الحكم بالإفلاس هي الوصول إلى التصفية الجماعية التي تكون لأموال المدين بعد حصرها وتوزيع موجوداتها على دائنيه ، في حين أن هدف الحجر ومغزاه يتمثل في منع المدين من التصرفات القولية أو الفعلية الضارة في أمواله باعتبارها هي الضمان العام المقرر لغرمائه ولذلك فإن المدين لم يمنع من القيام بالإجراءات والمطالبات اللازمة للمحافظة على حقوقه لما في ذلك التصرف من صيانة لحقوق دائنيه بتحصين الضمان العام المتمثل في أموال مدينه.

**الفرع الثاني: تاريخ نظام الافلاس السعودي**

بموجب المرسوم الملكي الصادر برقم (م/ ٥٠) وتاريخ ٢٨-٥-١٤٣٩هـ، صدر نظام جديد للإفلاس في إطار تحقيق "رؤية المملكة ٢٠٣٠"، والذي يهدف إلى تطور ونهضه وتحديث للأنظمة القضائية والقيام في تحسين البيئة الاستثمارية في السعودية. يتضمن هذا النظام إلغاء أحكام المواد من (١٠٣) إلى (١٣٧) من نظام المحكمة التجارية الصادر بالأمر الملكي رقم (٣٢) وتاريخ ١٣٥٠/١/١٥هـ، بالإضافة إلى إلغاء نظام التسوية الواقية من الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٦) وتاريخ ١٤١٦/٩/٤هـ، وكل ما يتعارض معهما.

وقد تم نشر النظام الجديد للإفلاس في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤٣٩/٦/٦هـ، ووفقًا للمادة الحادية والثلاثين بعد المائتين، يجب البدء في تنفيذ هذا القانون في غضون ١٨٠ يومًا من تاريخ صدور اللائحة، وتم تشكيل لجنة الإفلاس بقرار من مجلس الوزراء، وتتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء أو أكثر من

١ ) معتمد محرم عبد الغني، مقومات الإفلاس في الفقه الإسلامي والقانون المقارن، اجبر نت للطباعة، القاهرة، ١٩٨٤، ص١١١.
٢ ) محمد عبد الرحمن الهواري، بحث في الحجر وأثره على حماية الأموال في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٢٠.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

ذوي الخبرة والتأهيل، وتعمل تحت الإشراف المباشر لوزير التجارة والاستثمار. تتمتع اللجنة بالشخصية الاعتبارية وأيضا الاستقلال المالي والإداري، وتكون مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تُولى لجنة الإفلاس اختصاصات عديدة، بما في ذلك إنشاء سجل الإفلاس وحفظه وإدارته، وإصدار التراخيص لأمناء الإفلاس والخبراء ووضع قوائم لهم، بالإضافة إلى تنظيم أعمالهم والتفتيش والتحقق من الإجراءات المتعلقة بالإفلاس المفتوحة كما تتولى إصدار القواعد التي تنظم اعمال أمناء الإفلاس والخبراء، وتقديم التوصيات لوزير التجارة والاستثمار بشأن تحديث قوائم الكيانات المنظمة وتحديد معايير صغار المدينين، و تعمل لجنة الإفلاس أيضًا على إدارة إجراءات التصفية الإدارية وإنشاء السجلات المنصوص عليه في النظام، وتنظيم المبادرات الهادفة لرفع الوعي بالنظام وتعزيز فعاليته وتنميته.

**المطلب الثاني: خصائص واهداف نظام الإفلاس.**

ان الإفلاس تميز بمجموعة من الخصائص الهامة التي تميزه عن باقي المصطلحات القانونية المتشابهة، وبالإضافة الى ان نظام الإفلاس في المملكة العربية السعودية له اهداف خاصة به، وخلال هذا المطلب سيتم بيان خصائص وأهداف نظام الإفلاس.

**الفرع الأول: خصائص نظام الإفلاس**

يتميز نظام الإفلاس ببعض الخصائص كالتالي: - [٢]

- الإفلاس إجراء جماعي بحيث يتجمع دائنو المفلس في مجموعه واحدة، فلا يختص أحدهم دون الطرف الآخر.
- الإفلاس إجراء يكون ذو طابع جزائي، وذلك إذا حدث هنالك تقصير فاحش أو تدليس.
- الإفلاس يكون أخص من الإعسار، فالإعسار يتناول التاجر وايضا غير التجار، وأما الإفلاس فيختص به التاجر الذين توقفو عن دفع ديون التجارية في مواعيدها المستحقة، سواء أكان التاجر موسراً أو معسراً.
- الإفلاس نظام خاص بالتجار، بحيث ان لا يكون هناك اشهار بأفلاس المدين إلا إذا كان التاجر متوقفاً عن دفع ديونه التجارية في مواعيد المتفق عليها وهي تاريخ استحقاقها.
- الإفلاس لا يكون الا عن طريق الاجراء القضائي بحيث لا يكون إشهاره إلا بحكم قضائي.

الإفلاس هو طريق للتنفيذ على أموال التاجر الذي قام بالتوقف عن سداد ديونه في المواعيد المتفق عليها، ويقوم على ثلاث أسس: -

- أن تغل يد المدين عن التصرف في أمواله
- أن تصفى أمواله تصفية جماعية أي تكون تحت يد مأمور التفليسة الذي يمثل الدائنين
- ألا يكون أحد الدائنين منفرد دون الباقي بالاستئثار بمال المدين إلا إذا كان له على هذا المال حق خاص يميزه عن سائر الدائنين.

١ ) طارق فهمي الغنام، إجراءات الإفلاس في النظام السعودي " التسوية الوقائية – إعادة التنظيم المالي – التصفية"، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠م، د.ط، السعودية، ص١٨.

٢ ) يحيى سعيد على، الوجيز في النظام التجاري السعودي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ط٧، ص٧٤



DIRECTORY OF OPEN ACCESS SCHOLARLY RESOURCES
CC BY

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

**الفرع الثاني: اهداف نظام الإفلاس**

لقد أشار المنظم السعودي في المادة الثانية منه من نظام الإفلاس من الأهداف التي يسعى اليها وهي كالتالي: -[١]

١. التصفية
٢. التصفية لصغار المدينين
٣. التصفية الإدارية
٤. التسوية الوقائية
٥. التسوية الوقائية لصغار المدينين
٦. إعادة التنظيم المالي
٧. إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين

وبينما نص في نظام الإفلاس في المادة الخامسة الى تحقيق مجموعة من الإجراءات كالتالي: -[٢]

أ - لتمكين المدين المفلس أو المتعثر أو المتوقع أن يعاني من بعض الاضطرابات بسبب أوضاعه المالية من الاستفادة من إجراءات الإفلاس وتنظيم أوضاعه المالية واستئناف نشاطه للمساهمة في دعمه. النشاط الاقتصادي وتنمية الدولة.

ب- يجب مراعاة حقوق الدائنين على نحو متساوٍ وعادل وضمان معاملتهم معاملة عادلة.

ج- تعظيم قيمة أصول التفليسة والبيع المنتظم لها وضمان التوزيع العادل لعائداتها على الدائنين عند التصفية.

د- يجب أن يكون هناك تخفيض في قيمة التكاليف في الإجراءات ومدتها وزيادة في فعاليتها، خاصة في إعادة ترتيب الأوضاع المتعلقة بصغار المدينين أو في بيع موجودات التفليسة وتوزيعها على الدائنين بشكل قانوني. بطريقة متساوية وعادلة خلال فترة محددة.

هـ - التصفية الإدارية للمدين الذي لا يتوقع أن يكون لديه من بيع أصوله ما يكفي لتغطية نفقات إجراء التصفية أو تصفية صغار المدينين.

تنبع أهمية وغايات نظام الإفلاس الجديد في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي من أهمية الأهداف والغايات التي يسعى الى تحقيقها، حيث هو في حقيقته عبارة عن وسيلة لتحقيق مجموعة من الغايات والاهداف التي يريدها المشرع، لكي يحافظ على المصلحة والتي اعتبرها الشارع الحكيم من الضروريات الخمس، والتي نصت عليها في الشريعة الإسلامية وهي القيام في حفظ المال.[٣]

اذا كان نظام الإفلاس يعد وسيلة في غاية الأهمية فهو من أفضل الوسائل حيث تكمن أهمية يعتبر نظام الإفلاس السعودي نظاماً متطوراً جداً من حيث الصياغة، ومن حيث أنه تطبيق قانوني لحماية الملاك وعليه تقوم المؤسسة أو أصحاب الشركة والمدينين بتطبيق النظام بشكل عادل ومن خلال إعطاء الأولويات للمدينين حيث

١ ) المادة الثانية من نظام الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) بتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٨ هجرياً.
٢ ) المادة الخامسة من نظام الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) بتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٨ هجرياً.
٣ ) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد الناشر: دار ابن عفان، ١٩٩٧ م، ج٢، ص٨.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

سيشكل ذلك ويعد القانون الجديد خطوة مهمة وأساسية في خلق إطار تشريعي وقانوني يعزز البيئة الاستثمارية في المملكة ويجذب الاستثمار من الخارج من خلال تسهيل عمل الشركات التجارية، وكذلك تبسيط إجراءات ما بعد الإفلاس، مما ينعكس إيجاباً على اقتصاد الدولة، و ينقلهم إلى درجات متقدمة من المرونة ويرفع كفاءة وفعالية أنظمة الإفلاس أو منع الإفلاس لصالح الجمهور الجهات التي ستستفيد من النظام الجديد وستتاح لها فرصة إعادة الكيان إلى الاقتصاد من جديد. كما سيوفر القانون الجديد فرصة مهمة للكيانات المتعثرة لتشعر بأن هناك أدوات قانونية للخروج من المشاكل من خلال التسوية تحت إشراف قضائي، وبالاعتماد على عناصر قضائية تتوافق مع طبيعة العمل التجاري والاستثمارات بمختلف أنواعها سواء كان طويل المدى أو قصير المدى؛ أو مكونات القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. هذه عناصر مهمة في المفاوضات تجري بين مختلف الجهات المتعثرة.

كما سيكون هذا القانون مكملا لقانون الاستثمار الجديد في إطار حزمة من التشريعات التي ستساعد الدولة على تطوير المنظومة التشريعات لمواكبة التغيرات الاقتصادية التي تقوم الآن وكذلك تنظيم عملية الاستثمار داخل الدولة وهو ما يعتبر رسالة طمأنينة ومن الدولة إلى المستثمرين فإن هذا النظام لا يحقق المرونة والسرعة في التعامل مع الاشكاليات التي تواجه المستثمرين من النظام القضائي القانون

التجاري لسنة ١٣٥٠ هـ في الفصل العاشر فيما يتعلق بالإفلاس، حيث إن عملية الإفلاس في النظام القديم تعاني من مدة طويلة.

منها قلة التنظيم والعشوائية مما أخاف الكثير من المستثمرين. ويعتبر هذا النظام الجديد جزءا من نظام الإفلاس إلقاء الضوء على نظام العلاقات بين المستثمر والدولة والمواطن.

ولذلك فإن نظام الإفلاس هو من الأنظمة التي تطبق على الكيانات التجارية أو الخدمية لحماية الطرفين بالتوازي ويكون اختصاص هذا القانون بتقييم وتصفية المشروعات المعسرة. وهذا يعني أنه بالدرجة الأولى قانون لتقييم وتصفية المشروع المعسر إذا بادر بفكرة التصفية. كما تبرز أهميته في أهداف هذا النظام الجديد، وهي تنظيم إجراءات الإفلاس التي يسعى للقيام بها النظام ولتحقيق ذلك هم:

١. التسوية الوقائية، وتشمل التسوية الوقائية لصغار المدينين.
٢. إعادة التنظيم المالي، واعادة الهيكلة المالية لصغار المدينين
٣. التصفية، وتشمل أيضا تصفية صغار المدينين والتصفية الإدارية

ونجد أن أهم النقاط التي يتضمنها نظام الإفلاس وأهميته تتمثل في أن نظام الإفلاس يهدف إلى تمكين المدين المفلس، الذي من يتوقع أن يعاني من بعض الاضطرابات

١ ) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق.



ROAD DIRECTORY OF OPEN ACCESS SCHOLARLY RESOURCES
CC BY

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

في أوضاعه المالية، من تنظيم أوضاعه واستئناف نشاطه التجاري من جديد، ولتقليل تكلفة ومدة الإجراءات. بناء على ما سبق، فإن نظام الإفلاس يتضمن سلسلة من الإجراءات والقواعد التي يكون الهدف منها إلى تحقيق غرضين أساسيين:[١]

١. هو ان يكون حماية الدائنين من المدين المفلس الذي لم تعد أموال المفلس كافية للوفاء بحقوقهم.

من اهداف قواعد الإفلاس إلى القيام في تمكن الدائنين من الحصول على ما يستطيعون من مال المدين، ونيابة عنهم مهما حاول هذا المدين تحويل جميع هذه الأموال أو وبعضها مضر لهم.

٢. يقوم الدائنون بحماية أنفسهم من بعضهم البعض، ويجب أن تخلق حالة الإفلاس نوعاً ما بين الدائنين من الازدحام والتنافس عندما يبذل كل منهما قصارى جهده للحصول على أكثر قدر ممكن من حقوقه، بغض النظر عن عما يصيب الاثنين الآخرين. ولذلك فإن قواعد الإفلاس تهدف إلى تحقيق المساواة بينهم وتنظيم توزيع الأموال على المدينين بما يضمن ان تكون عملية التوزيع العادل[٢]، ولتحقيق هذين الهدفين، يكون حكم الإفلاس في يد المدين، ويكون ويعهد أيضا التصرف إلى وكيل عن الدائنين الذي يسمى الأمين.

وفي الإفلاس يتتبع المشرع تصرفات التي تكون من المفلس قبل صدور حكم في إفلاسه للقضاء على التصرفات المشبوهة، ويقوم المشرع بمنع الدائنين من رفع الدعاوى الخاصة واتخاذ الإجراءات الفردية. ثم يقوم بتحصيل دين المفلس وجمع الأسهم تمهيدا للقيام بتوزيعها على الدائنين المتقدمين وفقا لمبدأ العدل والمساواة.

ونلاحظ اذن ان التشريعات التي تكون حديثة ومنها النظام السعودي قد انطلق من إدراكها ما للمشاريع التجارية والتنموية والاقتصادية من عموم للوظيفة الاجتماعية التي تستوجب مراعاة القائمين عليها ، ولقد قامت بتغيير نظرتها الى موضوع توقف المدين التاجر عن الوفاء بديونه ، ولقد اولت اهتمام بإنفاذ المشروع التجاري والعمل على إعادة تنظيمه لأجل التغلب على الثغرات والعثرات المالية أكثر من التنكيل والتشهير بالمدين صاحب المشروع ، وبالتالي فلم يعد نظام الإفلاس الجديد يركز في احكامه على محاسبة المدين ومعاقبته وتصفية مشروعه بل يهدف الى مساعدته وإنقاذه عن طريق التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي.[٣]

وبالتالي تتجلى ملامح نظام الإفلاس السعودي الجديد في انه يساهم ايجابياً في الرقي باقتصاد المملكة العربية السعودية والعمل على مساعدة الشركات والتجار والذين يمرون بفترات تعثر من العودة الى مزاولة نشاطهم ويحافظ على حقوق الدائنين

١ ) دينا عبد الله صالح عبد الله، القواعد القانونية الإجرائية وفقاً للنظام السعودي لسنة ١٤٣٩ هجرياً، شبكة المؤتمرات العربية، ٢٦/٢٥ يوليو، إسطنبول، ٢٠١٩م، ص ٢٣٠٦.

٢ ) دينا عبد الله صالح عبد الله، القواعد القانونية الإجرائية وفقاً للنظام السعودي لسنة ١٤٣٩ هجرياً، مرجع سابق، ص ٢٣٠٧.

٣ ) حسين الماحي، الإفلاس، دار النهضة العربية، ط١، القاهرة، ٢٠١٧م، ص٤٠.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

ويوفر الحماية لهم، وبالإضافة من هدفه لأجل الحد من البطالة وحماية عمال الشركات من تعرضهم للتسريح.[١]

**صور الإفلاس: -**

١. **الإفلاس الحقيقي:**

هو تلك الصورة من الإفلاس التي يتم الإفلاس فيها نتيجة ظروف خارجة عن إرادة التاجر، ولا يمكن اعتبارها نتيجة للإهمال أو عدم الحرص على الحفاظ على تجارته وأمواله. قد يحدث الإفلاس بسبب قوة قاهرة تتسبب في تدمير ممتلكاته، أو بسبب تقلبات أسعار السوق والظروف المحيطة به والأوقات، مما يجعله غير قادر على سداد ديونه. هناك أسباب أخرى تؤدي إلى الإفلاس ولا ترتبط بتقصير التاجر في الحفاظ على أمواله وتجارته، وتستثني نية الإلحاق الضار بدائنيه أو إخفاء أمواله عنهم.

الإفلاس في هذه الحالة يعتبر افلاسًا عاديًا بسيطًا ولا يشكل جريمة تستدعي معاقبة التاجر بصورة جنائية، وتقلل منها التشريعات التجارية من العبء على مثل هذا التاجر وتسعى لمساعدته في استئناف نشاطه التجاري إذا كانت لديه السجلات التجارية المنتظمة التي تدعم تقدير حالة الإفلاس الحقيقية، بما يظهر من حقوق للدائنين عند عدم تقديمه لسجلاته ومستنداته المؤيدة لحالة إفلاسه الحقيقية وفقًا لأحكام هذه المادة ١٠٩ المنصوص عليها من نظام المحكمة التجارية، ويمكن للمفلس الحقيق طلب إعادة النظر في وضعه التجاري بعد التأكد من سداد جميع ديونه.[٢]

٢. **الإفلاس التقصيري:**

الإفلاس الناجم عن تبذير التاجر في مصاريفه الشخصية أو تهوره في القيام بصفقات مخاطرة قد يتسبب في عجزه عن سداد ديونه. كما قد يتسبب الإفلاس التقصيري من خلال تقصير التاجر في مراقبة أعماله والاهتمام بحفظ أمواله وصيانتها.، ويدخل في صورة الإفلاس ايضاً اهمال التجار وتقصيره في مراقبة اعماله والحفاظ على أمواله وعدم اكتراثه بمراقبتها وتكاسله عن بذ العناية لأجل صيانتها، ولما كانت حالة الإفلاس التقصيري معزوزة في تحققها الى عوامل كان التاجر هو الشباب فيها، فان النظام يتعامل معها باعتبارها مشكلة لجريمة يعاقب عليها بالسجن.

في حالة حدوث الإفلاس التقصيري، يعامل النظام القانوني هذه المشكلة بأنها مسألة تقصير يمكن تحميل التاجر مسئوليته عنها، يعاقب التاجر على هذا التقصير بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنتين. يجب على التاجر الالتزام بإمساك الدفاتر التجارية والحفاظ على المستندات المهمة للتجارة.[٣]

١ ) طارق فهمي الغنام، الأوراق التجارية والافلاس في المملكة العربية السعودية، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت، المملكة العربية السعودية، ص ٢٧٠.
٢ ) المادة ١٣٢ من نظام المحكمة التجارية.
٣ ) المادة ١٣٣ من نظام المحكمة التجارية.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

٣. **الإفلاس الاحتيالي:**

هو النال إفلاس اشئ بإرادة التاجر وتعمده الإضرار بدائنيه باستخدام الحيل والتدليس لإخفاء أمواله عنهم أو نقل ملكيتها لجعلها بمنآي عن غرمائه، أو الادعاء كذبا بكونه مدينا بمبالغ لم يكن مديناً ً بها حقيقة، أو غير ذلك من الأساليب المتبعة والطرق التي يهدف بسلوكها تهريب أموال وإخفائها. ولا يغير في وجود صورة الإفلاس الاحتيالي كون التاجر عن دائنيه ً[١] أو غير مبذر أو كانت لديه دفاتر منتظمة أو غير منتظمة.

ويكون هذا نوع من أنواع الإفلاس هو اشد الصور التي يتعامل معها القانون بالقسوة والصرامة لخطورتها، حيث اعتبرها انها تكون من الجرائم الجنائية، تصل أيضا عقوباتها الى السجن من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات على التاجر ومن اشترك معه في إخفاء الأموال أو ترتيب الحيل في ذلك. ولا يتيح النظام إمكانية رد الاعتبار للمفلس الاحتيالي وان تم رد الأموال إلى دائنيه واستوفى عقوبة ً لحال المحكوم عليه بالإفلاس التقصيري .سجنه خلافا على أنه يجدر التنويه في هذا المقام إلى أن فقد الاعتبار التجاري ً ، والمتمثل للتاجر المفلس ، أيا ما كان نوع الإفلاس الذي تعلق بشخصه بحرمانه من التمتع في بعض من الحقوق المدنيه أو السياسية أو التجارية التي تحددها بعض الأنظمة كحرمانه من بعض الوظائف العامة أو من عضوية الغرف التجارية ومجالس إدارة البنوك أو شركات المساهمة الأخرى أو ً المنع من العمل في مجال الأسواق المالية ..وغيره ، سيظل مرتبا لإقصاء المفلس من مباشرة تلك الحقوق إلى أن يستعيد اعتباره عن طريق رد الاعتبار بموجب طلب منه يوجه إلى القضاء يتم فحصه ونظره حسبما أشرنا ، أو أن استعادة اعتباره ستتحقق بقوة النظام بمجرد مرور خمس عشره سنه من تاريخ زوال الإفلاس كما ينص على ذلك نظام المحكمة التجارية.[٢]

## المبحث الأول: اجراءات الافلاس في النظام السعودي

أراد مجلس الوزراء السعودي تحسين البيئة الاقتصادية في المملكة فقام بأصدر نظام الإفلاس الجديد والذى يتضمن انشاء لجنة الإفلاس التي تكون في الغالب من خمسة أعضاء ويسمح ان يكون الاعضاء اكثر من خمسه من ذوي الخبرة، وعملت اللجنة لمدة ثلاث سنوات متصلة لتنظيم إجراءات الإفلاس مثل التسوية الوقائية والتصفية الإدارية وإعادة التنظيم المالي وتتمتع اللجنة بشخصية اعتبارية وبالاستقلال المالي، وكما عملت اللجنة أيضاً على تنظيم في القيام على التسوية الوقائية لصغار المدينين وأيضا في إعادة التنظيم المالي الخاص بهم، حتى يستطيع المدين الاستفادة من إجراءات الإفلاس[٣]

تهدف الشريعة الإسلامية إلى الحفاظ على الضروريات الخمس ومنها القيام في حفظ المال، ولذلك قام الفقهاء بوضع نظام الإفلاس الذي يهدف إلى الحفاظ على الحقوق المالية حيث يعد من أفضل الوسائل لحماية الحقوق المالية للآخرين؛ ولأن المملكة العربية السعودية تسير وفقاً للشريعة الإسلامية فقامت بوضع نظام الإفلاس الجديد لعام ١٤٣٩ هجرياً[٤] ولأجل أيضا توفير إطار قانوني تشريعي يعمل على

١ ) يشار إلى أن القضاء التجاري المتمثل في الدوائر التجارية بديوان المظالم ترفض دعوى ً الدائن بطلب معاقبة مدينه المفلس جنائيا تأسيسا على اعتبار إفلاسه إفلاسا احتياليا، باعتبار أن مثل هذه الدعوى مرفوعة من غير ذي صفة في شأن طلب إيقاع العقوبة الجنائية.

٢ ) المادة ١٣١ من نظام المحكمة التجارية.

٣ ) سعيد دياب خضر، الوسائل الواقية من الإفلاس في القانون الوضعي وفق الشريعة الإسلامية، جروس برس، ٢٠٠٠ م، ص٣٩

٤ ) عبد المجيد بن صالح، التكييف الفقهي لإجراءات نظام الإفلاس الجديد (مركز التميز البحثي، ٢٠١٨)، ص٢٨

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

جذب الاستثمار وتعزيز بيئته في المملكة مما يعود بالنفع على الاقتصاد حيث يسهل أعمال الشركة التجارية، حيث إن نظام الإفلاس الجديد يعد تطبيق قانوني لحمايه أصحاب المؤسسة أو أصحاب الشركات والمدين، ويعد نظام الإفلاس الجديد نظاما رَاقِيًا للغاية حيث تمت صياغته بدقة ليشكل حماية وإعطاء أولويات للمدينين، وينعكس بطريقة إيجابية على الاقتصاد الوطني للمملكة لأنه يبسط إجراءات ما بعد الإفلاس، ويرفع من كفاءة وفعالية النظم الخاصة بالإفلاس أو الوقاية منه وهذا يعد مصلحة للكيانات التجارية التي ستستفيد من النظام الجديد، حيث عمل النظام لجديد على القيام بتوفير فرصة في غاية الأهمية للكيانات المتعثرة تجارياً، على وجود أدوات قانونية تتلاءم مع طبيعة العمل التجاري بمختلف أنواعه مثل الخروج من التعثر عبر التسوية تحت الإشراف القضائي والاعتماد على عناصر قضائية.[١]

وتعمل المملكة على على تطوير المنظومة التشريعية الخاصة بها من أجل مواكبه التغيرات الاقتصادية التي حدث، وحتى يكون القيام للتنظيم التشريعي متماشياً مع عملية الاستثمار داخل الدولة، وبذلك توصل المملكة رسالة طمأنينة للمستثمرين الذين كانوا يعانون من نظام المحكمة التجارية لعام ١٣٥٠ هجرياً في الفصل العاشر بشأن الإفلاس، حيث إن عملية الإفلاس في النظام القديم، تعاني من طول المدة وعدم التنظيم والعشوائية مما أدى إلى تخوف الكثير من المستثمرين[٢] وبذلك يعد النظام الجديد رابطة وصل جديدة في العلاقة بين المستثمر والدولة والمواطن حيث حقق النظام قدر من المرونة وسرعة في التعامل في جميع المشاكل التي تواجه التجار والمستثمرين ، وعليه فيكون هذا المبحث إلى مطلبين، على التالي:

**المطلب الأول: التسوية الوقائية.**

حيث إن نظام الإفلاس الجديد هو نظام قانوني يطبق على الكيانات التجارية أو الخدمية لحماية الطرفين بشكل متوازي، وهو بالأساس قائم لتقويم المشروعات المتعثرة وتصفيتها، ويسهل من فكرة التصفية.

كما تضمن سلسلة متبعه من الإجراءات وأيضا من القواعد التي تهدف إلى تحقيق هدفين أساسين وهي القيام بحماية الدائنين من المدين الفلس الذي أصبحت أمواله لا تغطي لسداد ديونه، وتجنب الدائنين أن يقوم المدين بتهريب أمواله مما يضر بهم، وإلى حماية الدائنين أنفسهم من بعضهم البعض حيث يعمل نظام الإفلاس الجديد على القيام في تحقيق المساواة والعدل بينهم وأن يحصل كل شخص منهم على أكبر قدر من حقه لذلك فقواعد الإفلاس تعمل على تحقيق المساواة و العدل بينهم وتنظيم توزيع أموال المدين عليهم تنظيماً مساوي و عادلاً لهم ، فتلك من أهم النقاط الواردة في نظام الإفلاس حيث يستهدف المدين المفلس الذي يعاني في الغالب من اضطرابات في أوضاعه المالية إلى تنظيم أوضاعه المالية وخفض تكاليف الإجراءات ومدتها ومعاودة نشاطه التجاري من جديد، ويصدر حكم الإفلاس بغل يد المدين ويعهد بالتصرف في الأموال إلى أمين التفليسة.[٣]

**الفرع الأول: التسوية الوقائية**

يتعرض التاجر للكثير من العثرات التي لا يمكن توقعها رغم ما قد يتمتع به خبرة وداريه للمجال الذي يعمل فيه وهذا بسبب أن التجارة عبارة عن عالم محاط بالمخاطر ويتداخل فيه احتمالات الربح والخسارة،

١ ) ابن عبد السلام، القواعد (١/١٠٤)
٢ ) عبد الحميد صالح منصور، إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام، دار كنوز إشبيليا، ٢٠١٢م، ص٢١
٣ ) عبد الحميد صالح، إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام، مرجع سابق، ص٢٥

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

وأن الاضطراب الذي يصيب التاجر في أعماله قد يؤدى به التوقف عن دفع ديونه، مما يؤدي إلى شهر إفلاسه وتحاول العديد من الأنظمة مثل النظام السعودي تفادى شهر إفلاس التاجر وسلوك الطريق الودي، ولكن الطريق الودي لم يلق الكثير من النجاح بسبب خوف الدائنون من الدخول فيه حتى لا يسقطوا في حالات من غش المدين المفلس حين يبالغ في تصوير سوء حالته، ولذلك عمل النظام السعودي على تفادى شهر إفلاس التاجر أو سلوك الطريق الودي، ولذلك جعل المنظم السعودي التسوية الواقية من الإفلاس.[١]

نص المنظم السعودي في ان المادة الأولى منه على القيام بتعريف إجراء التسوية الوقائية في المادة بأنه هو القيام في بعض الإجراءات التي تهدف إلى تبسيط وتسهيل توصيل المدين إلى الاتفاق مع دائنيه من اجل القيام بتسوية للديون، ويحتفظ المدين فيه بإدارة نشاطاته.[٢]

...ونخلص مما سبق إن المنظم السعودي قد نص على تعريف التسوية الوقائية في نظام الإفلاس وبين انها عبارة عن اجراء في غاية الأهمية الهدف الأساسي منهم هو تيسير القيام بتوصيل المدين الى اتفاق مع دائنيه لأجل تسوية ديونه، والحفاظ على إدارة نشاطه.

**الفرع الثاني: التسوية الوقائية لصغار الدائنين.**

يجوز للمدين التقدم بطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، حيث نصت المادة (١٣) من النظام على "دون الإخلال بأحكام الأنظمة ذات العلاقة للمدين القيام بالتقدم إلى المحكمة المختصة من اجل طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية في أي من الحالات التالية: -

١) إذا كان في الغالب يعاني من بعض الاضطرابات المالية التي يخشى معها افلاسه وتعثره
٢) إذا كان قد أصبح متعثراً
٣) إذا كان قد أصبح مفلساً

٢. كما لا يمكن ولا يستطيع للمدين القيام بتقدم بطلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية إذا سبق له الخضوع إلى هذا الإجراء مرة سابقة أو إلى إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين من خلال مدة (١٢) شهرا السابقة لطلب القيام بافتتاح هذا الاجراء

من خلال الاطلاع على التعريف الوارد في المادة الأولى نستطيع القول إن طلب التسوية هو حق إجرائي خاص يقوم بطلبه الدائن أو المدين أو الجهة المختصة إلى المحكمة لأنه يريد من هذا الطلب بيع أصوله في حالات معينة لأنه مدين متعثر أو مفلس، ويتم توزيه حصيلة بيع أصوله على الدائنين تحت إدارة أمين التصفية، وللمحكمة أن تقضى بعد دراسة الطلب بفتح الإجراء إذا ترجح لديها –بناء على المعلومات المقدمة إليها- حيث يتعذر استمرار إدارة المدين عن أمواله فتغل يده ويتم تعيين الأمين، الذي يحل محل المدين في إدارة نشاطه والوفاء بواجبات المدين النظامية خلال مدة الإجراء.[٣]

يتم تقديم طلب التسوية الوقائية للمحكمة ومعه مقترح من الوثائق والمستندات تأثيرات الوضع الاقتصادي على الشركة مع نبذة عن وضعها المالي، وتصنيف الدائنين إلى فئات، وقد وضحت المادة (١٥) من

١ ) إبراهيم بن داوود، نظام الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري المقارن، القاهرة، ٢٠٠٩، دار الكتاب الحديث، ص ٢٥.
٢ ) المادة (١٣) من نظام الإفلاس الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥٠ لعام ١٤٣٩
٣ ) عبد الحميد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي (لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد) رسالة ماجستير، مركز التميز البحثي في القضايا المعاصرة، ١٤٣٨ هجرياً، ص٢٣

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

النظام السعودي على "تحدد المحكمة موعداً للنظر في طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية على أن يكون الموعد خلال مدة لا تزيد على (أربعين) يوماً، من تاريخ قيد الطلب، وتقضى المحكمة بأي مما يأتي: -

(أ) افتتاح الإجراء إذا:

١. يكون من المرجح لديها إمكانية استمرار نشاطات المدين وتسوية مطالبات الدائنين خلال مدة معينه.
٢. يكون المدين مفلساً أو متعثراً أو في الغالب انه يعاني من اضطرابات مالية يخشى معها التعثر.
٣. احضر المدين المعلومات والبيانات والوثائق المشار إليها في المادة (١٤) من النظام.
٤. بذل المدين العناية الواجبة في تصنيف الدائنين إلى أكثر من فئة بشكل عادل.[١]

(ب) رفض الطلب في الحالات الآتية:

١. إذا كان الطلب غير مستوفي الشروط والمتطلبات النظامية أو غير مكتمل دون مسوغ مقبول
٢. إذا كان تصرف المقدم على الطلب بسوء نية أو ارتكب أي من الأفعال المجرمة في النظام، وللمحكمة إذا قضت بعدم قبول الطلب أن تقضى بافتتاح إجراء الإفلاس المناسب.

(ت) تأجيل الجلسة لمدة لا تزيد على (واحد وعشرين) يوماً لأي من الأسباب الآتية:

١. تقديم أي معلومة أو وثيقة إضافية تطلبها المحكمة المختصة من المدين.
٢. طلب المحكمة المختصة من المدين القيام في تعديل تصنيف فئات الدائنين الوارد في المقترح بما يضمن عدالة تصنيفهم.

ويلتزم المدين بتقديم المعلومات أو الوثائق أو ما يفيد تعديل تصنيف فئات الدائنين إلى المحكمة المعنية في الموعد الذي تحدده، وذلك بشرط ان يكون قبل حلول موعد الجلسة التي تكون مؤجلة، على أن تقضي المحكمة بافتتاح الإجراء والقيام برفض الطلب وفق الاحكام النظامية للمادة.

٣. للمحكمة من نفسها أو بطلب من المدين أو أي من الدائنين استدعاء من لديه معلومات أو وثائق ذات صلة بطلب افتتاح الإجراء لحضور جلسة النظر فيه، وعلى المستدعى تزويد المحكمة بما تطلبه من معلومات أو وثائق.[٢]
٤. على المدين تبليغ الدائنين المحددين في المقترح بحكم المحكمة وفقاً لما تحدده اللائحة، وإيداع نسخة من الحكم في سجل الإفلاس"

يشترط في التاجر طالب الصلح الودي أو التسوية الواقية من الإفلاس سواء (كان فرداً أو شركة) للشروط الآتية: -

- ألا تقل ممارسته للتجارة عن ثلاث سنوات.
- ألا يكون سبب اضطراب تجارته إهمالاً وسوء نية.
- أن تتوافر فيه حسن النية والأمانة والمصداقية، وأن يكون ملتزم بالعرف التجاري والأنظمة التجارية، ويعد التاجر سيئ النية من يصدر شيكات دون رصيد أو يمارس الغش والتدليس في معاملاته، أو يخفى شيء من ديونه، أو لا يمسك دفاتر تجارية.
- أن يكون ممارساً للتجارة وقت طلب التسوية الواقية من الإفلاس.
- ألا يكون طالب التسوية قد حصل من قبل على تسوية يجرى تنفيذها.

١ ) عبد الحميد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي (لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد)، مرجع سابق، ص٢٥
٢ ) المادة (١٥) من نظام الإفلاس الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥٠ لعام ١٤٣٩

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

وفي النظام السعودي تمر إجراءات التسوية الواقية من الإفلاس بمرحلتين: -

**المرحلة الأولى**: - تقديم طلب التسوية الواقية إلى المحكمة

قصر النظام السعودي طلب التسوية على المدين التاجر فهو حق شخصي له، ويجوز للوكيل عنه أن يطلب التسوية الواقية، والسبب في طلب التاجر المدين للتسوية في أنه هو من يقدر حقيقة حالته المالية وما مدى ملائمته لهذا الطلب، وبالإضافة إلى أن الهدف من التسوية هو إنقاذ المدين من الإفلاس وبالتالي فإن له الحق وحده في طلب التسوية الواقية.[١]

**المرحلة الثانية**: - افتتاح إجراءات التسوية الواقية

عندما تقوم الدائرة بإصدار قرار افتتاح التسوية، تقوم بعد ذلك بطلب تقديم مبلغ من المدين التاجر من أجل مواجهة مصاريف إجراءات التسوية ويلزم أتعاب الرقيب والخبير الذي تعينه الدائرة، وفي حالة عدم كفاية المال تقطب الدائرة مبالغ إضافية، ويجوز للدائرة إلغاء إجراءات التسوية، بعد صدور قرارا افتتاح التسوية يتم فتح الإجراءات ويدعى الدائنون وتعقد جلسة التسوية وتحقيق الديون.[٢]

إذن يكون من الواضح سابقا أن إجراء التسوية الوقائية هو مساعدة المدين من أجل العودة لممارسة نشاطه الاقتصادي والعمل على تصحيح وضعه مرة أخرى مع دائنيه وهذا من أجل حمايته بالا يتصرف الدائنين تجاه أصوله خلال مدة محددة ومن أجل رفع نسبة سداد المدين لديونه وهذا من خلال مساندة المشاريع التي تكون ذو جدوى اقتصادية بسبب تعرض تلك المشاريع لعثرة مالية دون الإخلال بحقوق الدائنين، ومن أجل تحفيزهم أيضا على قيامهم بالمشاركة في إجراءات التصويت على المقترحات المقدمة.[٣]

ويلاحظ أن طلب إجراء التسوية الوقائية هو حق طوعي للمدين يتقدم به للمحكمة، ولكن الغالب أن المدين المفلس يحال طلبه لإجراء إعادة التنظيم المالي.

ومن خلال توضيحنا لإجراء التسوية الوقائية وذكر التعريف الخاص بها بأنها مدين تنطبق عليه المقاييس والمعايير التي تقوم بوضعها لجنة الإفلاس بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يجلس المدين مع الدائنين ويقدم مقترح للتسوية وإذا تم الموافقة عليه يكون هناك تسوية بين المدين والدائنين ؤلكن يختلف إجراء القيام بالتسوية الوقائية لصغار المدينين عن إجراء التسوية العادية بأن المدين الصغير يقوم بتولي إجراءات التسوية مع الدائنين من خلال قرار يصدره، ويدعو الدائنين للتصويت عليه، ولا تتدخل المحكمة في تسيير الإجراء إلا عند تلبية طلب المدين الصغير المتعلق بمطالبات الدائنين وعلي هذا يكون المدين الصغير لن يتم تصنيفه إلى فئات التصويت على مقترح التسوية.[٥]

---

١ ) زياد أحمد حميد القرشي، التسوية الواقية من الإفلاس والتسوية الإدارية: دراسة تحليلية مقارنة بين النظام السعودي والقانون الإنجليزي، رسالة الماجستير، قسم الاقتصاد والإدارة، ٢٠١٥، ص٢٢٨

٢ ) زياد أحمد حميد القرشي، التسوية الواقية من الإفلاس والتسوية الإدارية " مرجع سابق " ص٢٣٣

٣ ) المذكرة التوضيحية لمشروع نظام الإفلاس ص (٤) و (٦) وتقرير السياسات العامة في شأن مشروع نظام الإفلاس في المملكة العربية السعودية ص (٦،٧،٢١)

٤ ) فاروق أبو الشامات، الإفلاس والصلح الواقي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ،٢٠١٨، ص٤٧.

٥ ) دينا عبد الله صالح عبد الله، القواعد القانونية الإجرائية للإفلاس وفقاً للنظام السعودي، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، ٢٠١٩، تركيا، ص ٢٣١٤

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

**المطلب الثاني: إعادة التنظيم المالي**

حاول المشرع وضع نوع من إعادة التوازن بين التصفية السريعة للمؤسسة وما بين إعادة تنظيمها من جديد وهذا لتحقيق قيمة أكبر لصالح الدائنين من أجل دفعهم إلى الاستثمار وفي نفس الوقت صون الموجودات للحفاظ على الاستثمار، وأول من وضع التنظيم المالي هو قانون الإفلاس الأمريكي عام ١٩٧٨، حيث قام بتنظيم تلك الفكرة ووضع أسس لها ومن ثم بدا الوعي العالمي ينحاز لها ومن ثم أصبح الإفلاس يهتم بالمشروع المالي نفسه وبمحاولة النهوض به.[١]

وحاول المنظم السعودي عند تنظيم قانون الإفلاس الجديد لعام ١٤٣٩ أن يقوم بإعادة التنظيم المالي طبقاً لما قام به القانون الأمريكي عند تنظيمه إياه، حيث يعد إعادة التنظيم المالي من الأفضل للمدين وللدائنين حيث يعمل على إنقاذ المشروع من صعوباته المالية بدلاً من أن يتم تصفيته، ويعطى للمدين فرصة ثانية بعد إبراء ذمته من الديون بدلاً من تلويث سمعته مما يؤدي إلى صعوبة عودته لمباشرة نشاطه التجاري من جديد رغم تسويته لديونه وبالإضافة إلى أنه من الأفضل لأي مشروع تجاري أن يقوم بإداراته نفس الأشخاص الذين كانوا يقومون بإدارته قبل افتتاح الإجراءات وعدم تعيين مُصَفٍّ إلا استثناء.[٢]

**الفرع الأول: تعريف التنظيم المالي**

يتكون إعادة التنظيم في اللغة من كلمتين (أعاد ونظم) وأعاد الشيء أي يعيده ويرجعه إلى حالته الأولى، ونظم الشيء أي رتبه وضمه إلى بعضه البعض ليأخذ نسقاً معيناً.[٣]

لقد عرف قانون الإفلاس الجديد الذي صدر بالمرسوم الملكي رقم (٥٠) لعام ١٤٣٩ في المادة الأولى منه إعادة التنظيم المالي بأنه "القيام بإجراء يكون الهدف منه إلى تيسير توصل المدين والاتفاق مع دائنيه من اجل إعادة التنظيم المالي لنشاطاته تحت إشراف أمين إعادة التنظيم المالي"[٤]

إذن فإن تعريف إعادة التنظيم المالي بأنه تخطيط يهدف إلى التنظيم وتيسير وايضا توصيل المدين إلى القيام بتسوية مع دائنيه من أجل القيام في اعداد التنظيم المالي الى نشاطه ويكون تحت إشراف مسؤولية أمين في إعادة التنظيم المالي،

ويتقدم بطلبها للمدين أو الدائن أو للجهة المعنية، فإذا صوت النصاب المطلوب من الدائنين بمختلف فئاتهم على مقترح إعادة التنظيم المالي، وتقوم المحكمة بالتصادق على فتح هذا الإجراء إذا تم توافر الشروط المنصوص عليها، وإذا صادقت المحكمة على الإجراء أصبح ملزماً لجميع الدائنين وتعمل المحكمة إذا وافقت على فتح إجراء إعادة التنظيم المالي أن تعين فيه امين أو أكثر من يقوم بالتولي على الإشراف على نشاطات المدين خلال مرحلة الإجراء مع مهام وصلاحيات تحددها له ويعين له خبيراً مُسَاعِدًا وقاضياً يشرف على تنفيذ الإجراء، ويستمر المدين في إدارة أعماله ونشاطه ولكن تحت إشراف الأمين ولا يتم غل يده إلا في حالات محددة.[٥]

ولإجراء إعادة التنظيم المالي عدة فوائد: -[٦]

١ ) الأمم المتحدة، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، المونتريال، الدليل التشريعي لقانون الإعسار، ص١٣.
٢ ) عبد الحميد الديستين عبد الحميد شلبي، الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي، دراسة ماجستير، جامعة أم القرى، ص ١٥٨
٣ ) الخليل بن أحمد، العين، ج٨، ص١٦٦، وأحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، بيروت، دار الكتب العلمية ،١٤٢٩ هجرياً،٢٠٠٨، ط١، ج٣، ص٢٢٣٥.
٤ ) المادة الأولى من نظام الإفلاس الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٠) لعام ١٤٣٩ هجرياً.
٥ ) عبد الحميد صالح، إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام، مرجع سابق، ص١٧
٦ ) المرجع اعلاه، ص ١٨

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

- الحفاظ على المؤسسة التجارية للمدين بحيث يتم إعطاؤه فرصة ثانية لإنقاذ أعماله التجارية، وبالإضافة إلى أن الدائنون يجنون ثمرة هذا الإجراء بحيث يقوم الأمين بتأدية دور فعال في تلك الإجراءات لإعادة التنظيم المالي من جديد ويقوم على عمل تسهيل عملية المفاوضات مع الدائنين من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية ويتم سداد تلك الديون.
- يتم ففتح المجال لكل الأطراف من أجل إعادة التنظيم المالي للمدين ويكون ذلك بجدولة الديون أو شطب البعض منها أو من الممكن تحويل الديون إلى حصص ملكية، وهذا من أجل توفير مرونة أكبر للأطراف.

...ونخلص مما سبق إن القيام في عمل إعادة التنظيم المالي لصغار يتم من الأساس تحت تصرف الأمين في القيام على إعادة التنظيم المالي والذي يتم تعينه.

**الفرع الثاني: التنظيم المالي لصغار المدنيين.**

كما نص في المادة (٤٢) من نظام الإفلاس الجديد الذي صدر بالمرسوم الملكي رقم ٥٠ لعام ١٤٣٩ على: -[١]

١- "دون أي اخلال بأحكام الأنظمة التي تكون ذات علاقة، للمدين أو الدائن أو الجهة المعنية للتقدم إلى المحكمة بطلب افتتاح اجراءات إعادة التنظيم المالي للمدين في أي من الحالات الآتية":

أ- إذا في الغالب يعاني من بعض الاضطرابات مالية يخشى معها افلاسه وتعثره

ب- إذا كان قد أصبح متعثراً

ج- إذا كان قد أصبح مفلساً

٢- "كما أيضا لا يحق له القيام بطلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي إذا كان سبق للمدين الخضوع إلى هذا الإجراء في السابق أو إلى إجراء إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين خلال ١٢ شهراً السابقة لطلب افتتاح الإجراء"

وطبقاً لما نصت المادة السابق فإنه حتى يتم القبول في طلب إعادة التنظيم المالي أن يتم توافر عدة شروط إجرائية وموضعية: -[٢]

الشروط الإجرائية: -

(١) تقديم الطلب من ذي صفة.

(٢) ألا يكون قد سبق للمدين الخضوع لإجراء إعادة التنظيم المالي أو خضع لإجراء الإعادة في التنظيم المالي لصغار المدينين خلال أثنى عشر شهراً سابقاً على طلبه لافتتاح الإجراء، لأن المنظم السعودي يرى أن مرور مدة أقل من المدة المذكورة لا ينتج عنه حدوث تغيرات كبيرة لطلب إعادة التنظيم مرة أخرى.

الشروط الموضوعية: -

(١) يجب ات تتوفر الحالات الآتية: -

١ ) المادة ٤٢ من نظام الإفلاس الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٠) لعام ١٤٣٩ هجرياً.
٢ ) الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق، ص ١٥٨

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

← أن يصبح المدين متعثراً
← أن يصبح المدين مفلساً
← أن يعاني المدين من اضطرابات مالية يخشى معها تعثره

(٢) أن يترجح لدى المحكمة من خلال رأى أمين التفليسة بأنه يمكن استمرار نشاط المدين، وتسوية مطالبات الدائنين خلال مدة معقولة، ويعد هذا الإجراء في غاية الأهمية على نشاط التاجر.

يشترك القيام بطلب بفتح إجراء إعـادة التنظيم المالي مع طلب التسوية الوقائية في أن كلا الطلبين من حق المدين المفلس والمتعثر، والمدين الذي يرجح أنه يعاني من اضطرابات مالية أو اقتصادية يخشى معها توقفه عن سداد ديونه عند حلول أجل سدادها.[١]

الفرق بين إجراء إعادة التسوية الواقية وإجراء إعادة التنظيم المالي: -[٢]

← يحق للدائن والجهة المختصة طلب فتح إجراء إعادة التنظيم المالي، ولكن في التسوية الواقية يعد طلب فتح هذا الإجراء من حق المدين فقط.
← في طلب إعادة التنظيم المالي يتم تعيين أمين الإفلاس وخبير يساعده، وقاض يشرف على تنفيذ عملية الإجراء ويشرف الأمين على نشاط المدين وفقاً لهذا الإجراء ويحدد للأمين صلاحيات معينة.
← في إجراء طلب التسوية الوقائية يتم إطلاق التصرف للمدين بلا تصرف يشرف عليه، ولكن المدين في إجراء إعادة التنظيم المالي لا تغل يده، وليعزل عن إدارة أمواله حتى ولو كان مفلساً، إلا في حالات معين يحددها القانون.
← يكون النصاب الواجب لقبول مقترح إعـادة التنظيم المالي أن يتحقق قبول جميع فئات الدائنون إذا صـوت بالموافقة عليه من دائنين تبلغ قيمة ديونهم ثلثي ديون المصوتين في ذات الفئة، ويعد منهم دائنون تمثل مطالباتهم أكثر من نصف قيمة ديون الأطراف غير ذوي العلاقة، ويحق للدائن أن يصوت بالرفض إذا أثبت أمام المحكمة سبب معقول بأن هذا المقترح يضر به.[٣]

كما نص في المادة (٨٠) من نظام الإفلاس الجديد على " ١- على الأمين -إذا تحققت أي من الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة (٢) من هذه المادة- أن يطلب من المحكمة التصديق على المقترح، وعليه قبل تقديم طلبه أن يبلغ الدائنين بذلك، وتحدد المحكمة موعداً لجلسة التصديق على المقترح.

٢- تصدّق المحكمة بناء على طلب الأمين على المقترح المستوفي لمعايير العدالة في الحالتين الآتيتين:

أ- إذا قبلو جميع فئات الدائنين والملاك بالمقترح المطروح.

ب- إذا تـم القبـول مـن فئـة واحـدة علـى الأقـل مـن فئـات الـدائنين بـالمقترح المطـروح، وصـوت بالموافقـة عليـه دائنـون تمثـل مطالبـاتهم (خمسـين فـي المائـة) علـى الأقـل مـن مجمـوع قيمـة مطالبـات الـدائنين المصـوتين فـي جميـع الفئـات، ورأت المحكمـة أن التصديق في هذا المقترح يحقق مصالح أغلبية الدائنين.

٣- تصدّق المحكمة على مقترح تعديل الخطة وفقاً لحكم الفقرة (٢) من هذه المادة.

١ ) إعادة التنظيم المالي للمتعثر عن السداد بالنشاط التجاري، محمد الشعباني، رؤية اقتصادية (٢٠١٨)
٢ ) التكييف الفقهي لإجراءات نظام الإفلاس الجديد، مرجع سابق، ص١٩
٣ ) عبد المجيد بن صالح، التكييف الفقهي لإجراءات نظام الإفلاس الجديد، مرجع سابق، ص ٢٧

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

٤- للدائن حق الاعتراض على المقترح أمام المحكمة في جلسة التصديق عليه بدعوى الإخلال بمعايير العدالة إذا صوت برفضه واعتقد بناء على سبب معقول أنه يضر به."[١]

ونصت المادة (٨١) على " لا يجوز أن يتضمن المقترح ما يخالف أحكام النظام والأنظمة ذات العلاقة بشأن حقوق المقاصة وأولويات الديون، ويعد باطلاً أي تصرف خلاف ذلك"

وطبقاً لتلك المادة إن المحكمة تصادق على طلب الأمين المقترح إذا كان مستوفى لمعايير العدالة للدائنين في حالتين: -

- إذا وافقت فئة واحدة على المقترح على الأقل من فئات الدائنين وقام بالتصويت بالموافقة عليه دائنون تمثل مطالباتهم خمسين في المائة من مجموع قيم مطالبات الدائنين المصوتين في جميع الفئات، وان المحكمة إذا رأت أن التصديق على المقترح يحقق مصالح جميع الدائنين.
- إذا قبلت المقترح جميع فئات الدائنين والملاك.

نص المنظم السعودي على القيام في إجراء إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين لأنه يحقق الأهداف وهي تيسير توصيل المدين الصغير إلى اتفاق مع دائنيه لإعادة التنظيم المالي لنشاطاته خلال مدة سريعة ومعقولة عبر إجراءات يسيرة بتكلفة منخفضه وكفاية عالية، وذلك تحت إشراف الأمين، إذن فإن غايته الأساسية هو التيسير على المدينين والمعسرين، وهذا أيضا ما نصت عليه الشريعة الإسلامية حيث قصدت إلى تفريج كرب الغارمين وأنظار المعسرين.

**خصائص إجراء إعادة التنظيم لصغار المدينين: -**

تتشابه أغلب إجراءات وخصائص إعادة التنظيم المالي مع بعضها، ولكن يختلف إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين في الآتي: -

- إجراء إعادة التنظيمات المالية لصغار المدينين بالمؤسسة والشركة ذات القيمة المنخفضة أي بالكيانات الصغيرة والمتوسطة.
- يكون الإجراء إعادة التنظيمات المالية لصغار المدينين يتم افتتاحه فور الإيداع القضائي إذا كان بطلب من المدين وفقاً للمادة (١٥٥) التي تنص على" ١- يعد المقترح الذي يقبله الدائنون نافذاً من تاريخ إيداع نتيجة التصويت لدى المحكمة، ويكون المقترح بعد ذلك هو الخطة الملزمة للمدين الصغير والدائنين والملاك، وعلى المدين الصغير استكمال الإجراءات النظامية التي أوجبتها الأنظمة ذات العلاقة. ٢- يودع الأمين في سجل الإفلاس ما يفيد نفاذ الخطة ويعلن عن ذلك، وفقاً لما تحدده اللائحة"، اذن فإن الطلب المقدم من الدائن فإنه لا يحتاج إلى حكم المحكمة، على عكس إعادة التنظيم المالي للمدينين الآخرين حيث يحتاج إلى تقديم طلب للمحكمة وتقضى المحكمة بالافتتاح أو بالرفض.[٢]
- وفقاً للمادة (١٦٢) من نظام الإفلاس الجديد التي تنص علي "يشترط لافتتاح إجراء التصفية لصغار المدينين أن يكون المدين الصغير متعثراً أو مفلساً وأن يتعذر استمرار نشاطه وأن تكفي أصوله للوفاء

١ ) المادة ثمانون من نظام الإفلاس الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥٠ لعام ١٤٣٩ هجرياً.
٢ ) محمد بن إدريس، أبو عبد الله الشافعي، مرجع سابق، ص٢٠٨

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

بمصروفات إجراء التصفية لصغار المدينين" إذن فإن يكون الاجراء إعادة التنظيمات المالية لصغار المدينين نافذاً من تاريخ إيداع نتيجة التصويت لدى المحكمة بعد تصويت الدائنين بقبوله، ويكون المقترح بعد ذلك هو الخطة الملزمة للمدين والدائن والملاك على عكس إعادة التنظيم المالي للمدينين الآخرين لا يعد نافذا إلا بعد تصديق المحكمة عليه.[١]

يتم افتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين بناءً على طلب من المدين أو الدائن أو الجهة المختصة، وأنه يجب أن يكون المدين الصغير مفلساً أو متعثراً أو يعاني من بعض الاضطرابات مالية يخشى معها تعثره، ولقد بنيت أبواب الإفلاس في الفقه الإسلامي على تلك الشروط حيث يقول محمد بن الحسن الشيباني الحنفي "قال أبو حنيفة في رجل باع من رجل متاعاً فأفلس المبتاع أن البائع إذا وجد متاعه في عينه وقد كان الشخص الذي يشتري قبضه فليس بأحق من الغرماء لان الشخص المشتري قد قبضه وصار في ضمانه ولكنه اذ لم يقبضه حتى يفلس على الشخص المشترى لم يكن للمشترى ولا للغرماء على البائع سبيل حتى يستوفى البائع ثمنه" وهذا النص يدل علي إن دعوى المفلس لا تقوم حتى يثبت تعثره وإفلاسه.[٢]

بالإضافة إلى ألا يكون المدين قد ثبت أن سبق له الخضوع لإجراء إعادة التنظيم المالي لصغار الدائنين أو خلال الاثني عشر شهراً السابقين.

يتم افتتاح في إجراء إعادة التنظيمات المالية لصغار المدينين بطريقتين: -

**الطريقة الأولى: - طلب افتتاح الإجراء بالإيداع القضائي من الأمين**

لقد عرف المنظم السعودي في نص المادة الأولى من نظام الإفلاس الجديد الإيداع القضائي بأنه قيام الأمين المتفق معه من قبل المدين الصغير أو الجهة المختصة بتسليم المحكمة قراراً صادراً ممن اتفق معه بافتتاح إجراء إعادة التنظيمات المالية لصغار المدينين أو إجراء التصفية لصغار المدينين –مستوفياً للمتطلبات النظامية وقبول المحكمة إيداعه لديها ويجوز للجهة المختصة أو للمدين الصغير إصدار قرار إجراء إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين، ويتفق مع الأمين المدرج بقائمة أمناء الإفلاس علي تولى مهمات الأمين، ويقوم المدين الصغير أو الجهة المختصة بتقديم كافة الأوراق والمعلومات والوثائق إلى الأمين من أجل الإيداع القضائي، ويعد الأمين معيناً من تاريخ الإيداع القضائي، وهذا وفق لما نص عليه المادة (١٤٥)[٣]من نظام الإفلاس الجديد على ١- "للمدين الصغير أو الجهة المختصة إصدار قرار بافتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين بعد الاتفاق مع أحد المدرجين بقائمة أمناء الإفلاس لتولي مهمات الأمين ويقدم المدين الصغير أو الجهة المختصة إلى الأمين القرار وجميع المعلومات والوثائق لغرض الإيداع القضائي وتحدد اللائحة أحكام ذلك". ٢- "لا يسري قرار افتتاح الإجراء الذي يكون من قبل المدين الصغير أو الجهة المختصة ولا يرتب أي أثر إلا بعد الإيداع القضائي". ٣- "للدائن تقديم طلب افتتاح الإجراء إلى المحكمة، ويقيد الطلب لديها بعد تقديمه مرافقاً له المعلومات والوثائق ذات

١ ) عبد الحميد صالح، إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام، مرجع سابق ص٣٨
٢ ) دينا عبد الله صالح عبد الله، القواعد القانونية الإجرائية للإفلاس وفقاً للنظام السعودي، مرجع سابق، ص ٢٣١٤ ص٢١
٣ ) المادة (١٤٥) من نظام الإفلاس السعودي الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥٠ لعام ١٤٣٩

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

العلاقة، وفقاً لما تحدده اللائحة". ٤- إذا قام الدائن بتقديم بطلب افتتاح الإجراء، يجب على المحكمة تبليغ المدين الصغير به في مدة لا تزيد على (خمسه) أيام من تاريخ تقديمه.[١]

وللمدين الصغير الاعتراض على الطلب أثناء الجلسة إذا كانت شروط افتتاح الإجراء غير مطابقة أو كان الدين محل النزاع من الاساس أو كان الدائن يسعى إلى السوء واستغلال الإجراء وللمحكمة أن تأمر المدين الصغير بتقديم البيانات والوثائق التي تحددها اللائحة.[٢]

يرى الباحث ان تلك الطريقة في غاية الأهمية من خلال افتتاح الاجراء بالايداع الفضائي على بد المدين، حيث انها تبين أهمية وجود الأمين في إجراءات الإفلاس، لفقد الثقة في المفلس.

**الطريقة الثانية: - طلب افتتاح الإجراء من دائن المدين الصغير**

إذا كان الطالب لفتح إجراء إعادة التنظيم المالي هو أحد دائني المدين الصغير فعليه أن يقوم بتقديم طلب للمحكمة المختصة، ويكون به كل المعلومات والوثائق ذات العلاقة الممكنة، ولقد ذكر في كتب فقهاء المسلمون طلب فتح إجراء إعادة التنظّيم المالي من دائن المدين الصغير، حيث قال الجويني الشافعي في بداية كتاب التفليس "والذي نصدر به الكتاب أن من قل ماله، وكثرت ديونه، فلقاضي أن يحجر عليه، لأجل غرمائه إذا استدعوا ذلك منه ويستفيدون باستدعاء الحجر قصر يده عن التصرفات في ماله، حتى تصرف إلى جهات ديونه"[٣]

لقد منح المنظم السعودي للمحكمة المعنية بفتح إجراء إعادة التنظيم المالي والتي يتم الإيداع القضائي بها بعض الصلاحيات الآتية: -[٤]

- إخضاع أصول المدين المشتركة للإجراء وفق لما نص عليه في المادة (٤٥) الفقرة الأولى من نظام الإفلاس الجديد علي "للمحكمة أن تقضي بخضوع أصلٍ لإجراء إعادة التنظيم المالي إذا كان المدين شريكاً في ملكيته مع شخص آخر ويتعذر فصل الأصل بملكية مستقلة لكل منهما بحدود نصيبيهما، وذلك مع اشتراط توافر الحماية اللازمة لدائني المدين ودائني الشخص المشترك في ملكية الأصل" إذن فأنه يجوز للمحكمة الحكم بمد نطاق إعادة التنظيم المالي إلى كل أصل أو مال يكون المدين خاضعاً للإجراء شريكاً في ملكيته مع شخص آخر، ولكن بتعذر فصل المال بملكية مستقلة، وأنه يجب توفر الحماية اللازمة لدائني المدين ودائني الشخص المشترك في ملكية الأصل.
- طلب حضور من لديهم معلومات ذات صلة بافتتاح الإجراء وفقاً لنص المادة (٤٨) فإنه " للمحكمة من نفسها أو بطلب ذي مصلحة استدعاء من لديه معلومات أو وثائق ذات صلة بطلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي لحضور جلسة النظر فيه، وعلي المستدعى تزويد المحكمة بما تطلبه من معلومات أو وثائق خلال المدة التي تحددها"[٥]

إذن فإنه يجوز للمحكمة استدعاء كل من لديه معلومات ووثائق ذات صلة بطلب افتتاح إجراء إعادة

١ ) المادة (١٤٥) من نظام الأفلاس السعودي الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٠) لعام ١٤٣٩ هجرياً.
٢ ) إعادة التنظيم المالي للمدين المفلس الصغير في نظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق، ص٢٢
٣ ) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالى، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، نهاية المطلب في داراي المذهب، تحقيق: عبد العظيم محمود الذئب، (جدة: دار المنهاج ،١٤٢٨ هجرياً، ٢٠٠٧) ط١، ج٦، ص٣٠٣.
٤ ) إعادة التنظيم المالي للمدين المفلس الصغير في نظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق، ص٢٤
٥ ) الحربي، أحمد بن مزيد بن حامد السحيمي، إعادة التنظيم المالي للمدين المفلس الصغير في نظام الإفلاس السعودي، مجلة منازعة الأعمال ٢٠٠،

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

التنظيم المالي الذي يكون للمدين الصغير، أو يحضر الجلسة كل شخص استعانت المحكمة أن يزودها بما تطلبه من معلومات ووثائق.

- إخضاع الغير إلى إجراء إعادة التُّنظيم المالي للمدين الصغير وفق لما نصت في المادة (٤٩) من نظام الإفلاس السعودي الجديد على "للمحكمة أن تقضي بخضوع أصلٍ لإجراء إعادة التنظيم المالي إذا كان المدين شريكاً في ملكيته مع شخص آخر ويتعذر فصل الأصل بملكية مستقلة لكل منهما بحدود نصيبيهما، وذلك مع اشتراط توافر الحماية اللازمة لدائني المدين ودائني الشخص المشترك في ملكية الأصل" اذن فإنه إذا كان يوجد شخص آخر تنطبق عليه شروط افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي ويوجد فيه مصلحة للمدين فإنه يجوز للمحكمة أن تخضعه للإجراء، وتكون إجراءات كل منهم مستقلة عن الأخر.[١]

الإجراءات المترتبة على افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي الذي يكون للمدين الصغير: -

١. تعيين أمين إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين: -

إذا كان طلب فتح الإجراء تم من خلال المدين أو الجهة المختصة فإنه يتم تعيين أمين التفليسة بواسطتهم من ضمن الأشخاص المدرجين في قائمة أمناء الإفلاس، ويجوز للدائن أن يقترح على المحكمة اسم الأمين الذي يرغب في تعينه.[٢]

٢. تعيين خبير لإعادة التنظيم المالي لصغار المدينين

يجوز للمحكم تعيين خبير من المدرجين بقائمة الخبراء لمساعدة الأمين في أداء مهامه، وهذا وفق لما نص في المادة (٥١) من نظام الإفلاس السعودي الجديد للمحكمة -بناء على طلب الأمين- تعيين خبير من المدرجين بقائمة الخبراء أو من غيرهم لمساعدة الأمين في أداء مهماته.

٣. تعيين قاضى إشراف لإعادة التنظيم المالي لصغار المدينين، تنص المادة (٥٣) من نظام الإفلاس الجديد يحق للمحكمة أن تقوم بتعيين قاضياً أو أكثر -وفقاً لتقديرها- للمتابعة على تنفيذ إجراء إعادة التنظيم المالي، وتحدد المحكمة مهماته إذن فإنه يجوز للمحكمة تعيين قاضى أو أكثر للإشراف على تنفيذ إجراء إعادة التنظيم المالي وتحدد المحكمة مهامه.

٤. إشراف الأمين على القيام في إعادة التنظيم المالي الذي يكون للمدين الصغير خلال فترة إجراء إعادة التنظيم المالي تحت إشراف الأمين، لا يترتب عليه غل يد المدين المفلس عن إدارة أمواله حيث إنه يستمر في إدارة إعماله تحت أشراف الأمين، ويجب أن يحصل على موافقة مكتوبة من الأمين عند القيام باي إجراء. ويتم غل يد المدين في حالة ارتكاب الأمين أفعال مجرمة أو أهمال يضر بإعماله، وهنا تقوم المحكمة بنقل جميع صلاحيات إلى الأمين.[٣]

٥. صلاحيات الأمين على العقود المبرمة مع المدين:-

وفقاً للمادة (٦٠) الفقرة الثالثة من نظام الإفلاس الجديد "على الأمين أن يفحص بعناية قائمة العقود والمعلومات والوثائق المقدمة إليه بموجب الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة إذن فإن الأمين على

١ ) عبدالحفيظ محبوب، من الربع إلى الرفاه المملكة العربية السعودية في طور التحولات، ص٥٥.
٢ ) الشعباني، محمد، إعادة التنظيم المالي للمتعثر عن السداد بالنشاط التجاري، رؤية اقتصادية، ٢٠١٨، ص ٢٦
٣ ) إعادة التنظيم المالي للمدين المفلس الصغير في نظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق، ص٣١

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

فحص كل العقود والمعلومات التي أبرمها المدين من أجل تنفيذ التزاماته.[١]

ويجوز للأمين أن يصدر قرار لإلغاء عقود المدين المفلس خلال ستين يوماً من تاريخ الإجراء، ويتم إنهاء العقد من خلال تبليغ مكتوب للمتعاقد وينتفي العقد بعد مرور ثلاثون يوماً ولكن يستثنى من ذلك عقود المنافسات للمشتريات الحكومية التي تبرمها الجهات والهيئات الحكومية مع المدين، وهذا طبقاً لنص المادة (٦١) من نظام الإفلاس السعودي الجديد حيث تنص على

١- "للأمين بعد القيام بفحص قائمة العقود للمدين والمعلومات والبيانات والوثائق المقدمة له أن يصدر خلال مدة تكون أقصاها (ستون) يوماً من افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي للمدين وقراراً بإنهاء أي عقد للمدين إذا كان إنهاؤه لازماً لتنفيذ المقترح المطروح له بعد القيام بالتصديق عليه وحماية مصالح الاغلب من الدائنين ولا يلحق ضرراً جسيما بالمتعاقد مع المدين ولوكان النص في العقد خلاف ذلك على أن يكون ذلك بموجب تبليغ ويكون التبليغ مكتوب للمتعاقد ويعد العقد مقضيا بعد مضي (ثلاثين) يوماً من تاريخ الابلاغ إلا إذا اتفق الأمين مع المتعاقد على مدة تكون أقصر".

٢- وللأمين أن يطلب من المحكمة تمديد الفترة التي يحق له فيها أن يصدر قراراً بإنهاء أي عقد لمدة لا تزيد على (ثلاثين) يوماً، بشرط أن يكون ذلك لازماً بالنظر إلى حجم نشاط المدين أو طبيعته. هنالك بعض الاستثناءات من حكم الفقرة (١) من هذه المادة، ان الامين –بعد القيام في الفحوصات القائمة على عقود المدين والمعلومات والبيانات والوثائق المقدمة إليه- ان يكون الإصدار خلال (ستين) يوماً من افتتاح الإجراء، قراراً بإنهاء أي عقود إيجار للعقار الذي يمارس فيه المدين نشاطاته إذا كان ذلك لازماً للقيام بالمقترح -بعد التصديق عليه- و القيام بحماية مصالح أغلبية الدائنين ولو نص العقد على خلاف ذلك، ويجب على الأمين أن يبلغ المتعاقد مع المدين بقراره كتابة، ويعد العقد مقضيا بعد مضي (تسعين) يوماً من تاريخ التبليغ ما لم ينص العقد على مدة اقل واقصر. وللأمين أن يطلب من المحكمة تمديد المدة التي يحق له فيها إنهاء ذلك العقد بشرط الا تزيد على (ثلاثين) يوماً وأن يكون ذلك لازماً بالنظر إلى عدد العقارات التي يمارس المدين فيها نشاطه.[٢]

3- لا يخل إنهاء الأمين لأي عقد للمدين مع المتعاقد معه بموجب الفقرة (١) أو الفقرة (٢) من هذه المادة بحقوق ذلك المتعاقد بما في ذلك تقديم مطالبته إلى الأمين بشأن أي ضرر تكبده جراء الإنهاء، وذلك لغرض التصويت على المقترح.

٤- إذا اعترض المتعاقد مع المدين على قرار الأمين بإنهاء عقده، فتنظر المحكمة في هذا الاعتراض وفقاً لحكم المادة (الثانية والستين) من النظام.

١ ) المادة (٦١) من نظام الإفلاس السعودي الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٠) لعام ١٤٣٩ هجرياً.
٢ ) المادة (٦١) من نظام الإفلاس السعودي الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٠) لعام ١٤٣٩ هجرياً

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

٥- إذا لم يصدر الأمين قراراً بإنهاء أي عقد وفقاً للفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة، فيكون المدين ملزماً بتنفيذ أحكام العقد ما لم يعدّل أو يتأثر بالخطة.

٦- كما يجوز للأمين ان يقوم بتأجير بالباطن للغير العقار المستأجر من قبل المدين أو جزءاً منه ولوكان العقد ينص عكس ذلك.[١] ويجب على المدين أن يضمن عدم إلحاق ضرر بالعقار والوفاء بقيمة الإيجار وفقاً لأحكام العقد.

٧- يستثنى من أحكام هذه المادة والمواد (الثانية والعشرين) (والثالثة والعشرين) (والرابعة والعشرين) و(الستين) من النظام عقود المنافسات والمشتريات الحكومية التي تبرمها الجهات الحكومية مع المدين.

٨- يستثنى من أحكام هذه المادة والمواد (الثالثة والعشرين) (والرابعة والعشرين) (والستين) من النظام عقود التمويل التي تبرمها الشركات المصرفية أو شركات التمويل مع المدين"[٢]

## المبحث الثاني: تصفية الشركات

ان التصفية هي آخر مرحلة يصل اليها التاجر وهذا ما انتهجه المنظم السعودي من خلال تدرج إجراءات الإفلاس في النظام[٣]، حيث إذا ما وصل المشرع الى وضع ميؤوس منه فلا يمكن إصلاحه فيتم تصفيته.

### المطلب الأول: ماهية التصفية

نصت المادة ٩٢ من نظام الإفلاس على "دون اخلال بالأحكام والأنظمة التي تكون ذات العلاقة، للمدين أو الدائن أو أي من الجهات المعنية التقدم إلى المحكمة المختصة بطلب افتتاح إجراء التصفية للمدين إذا كان المدين متعثراً أو مفلساً." اذن يتضح من خلال تلك المادة ان اجراء التصفية يتم اللجوء اليه إذا كان المدين متعثر او مفلس، **وعلى ذلك سنتناول**

#### الفرع الأول: مفهوم التصفية

إذا لم يفلح إجراء التسوية الوقائية أو إجراء إعادة التنظيم المالي فإنه يتم اللجوء إلى إجراء التصفية، والذي يعد أساس نظلم الإفلاس، ولقد تطرق نظام الإفلاس في المادة الأولى منه لإجراء التصفية، وهو الإجراء الذي يكون الهدف منه حصر المطالبات الخاصة بدائنيْ المدين، وبناءً على ذلك يتم بيع الأصول وتوزيع الحصيلة عليهم وذلك تحت إدارة أمين التفليسة.

ويعد هذا الإجراء من أخطر إجراءات الإفلاس حيث إنه يتم اللجوء إليه في حالة تم إثبات عدم جدوى المشروع بأكمله اقتصاديًا، فيلجا المنظم إلى محاولة من أجل إنهاء إجراءات التصفية سريعاً للحفاظ على القيمة الاقتصادية للمشروع وحماية حقوق الدائنين وحقوق كل ذي مصلحة, من أجل تعزيز الثقة في التعاملات التجارية.[٤]

إذن فإن التصفية هي تصرف إجرائي يتقدم به المدين أو الدائن أو الجهة ذات الاختصاص للمحكمة ويهدف إلى طلب بيع الأصول المملوكة للمدين المتعثر أو المفلس ثم يتم توزيع حصيلة تلك الأصول على الدائنين, وذلك بإشراف أمين التصفية، وإذا ثبت للمحكمة أنه تعذر استمرار نشاط المدين، وتعد أصوله

١ ) المادة (٦١) من النظام اعلاه.
٢ ) المادة (٦١) من نظام الإفلاس السعودي الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٠) لعام ١٤٣٩ هجرياً.
٣ ) طارق فهمي الغنام، إجراءات الإفلاس في النظام السعودي "التسوية الوقائية – إعادة التنظيم المالي- التصفية)، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٢٠م، ص ٢٤٠.
٤ ) عبد المجيد بن صالح، التكييف الفقهي لإجراءات نظام الإفلاس الجديد، مرجع سابق، ص ٣٠

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

كافية للوفاء بمصروفات التصفية، فإنه يتم غل يد المدين عن الإدارة, فور تعيين أمين التفليسة، ويحل الأمين محل المدين في إدارة نشاطه والوفاء بواجبات القدمين خلال مدة الإجراء.[١]

لقد تناول المنظم عملية التصفية بتنظيمها، لكنه لم يعرفها وترك أمر تعريفها للفقه.

وتعرف التصفية بأنها: **"هي الأعمال التي من أهدافها إلى إنهاء الأعمال الجارية للشركة والقيام بتسوية كافة حقوقها وديونها التي عليها بقصد تحديد الصافي من أموالها لقسمته بين جميع الشركاء".**

ويقصد بالتصفية أيضا إنهاء عمليات الشركة الحالية الجارية، ثم تسوية مركزها القانوني عن طريق استيفاء الحقوق ودفع الديون، حتى يمكن وضع الصافي من الأموال تحت تصرف الشركاء.

وفي اعتقادنا أن التعريف الكامل للتصفية الذي تطرقت له محكمة النقض هي جميع العمليات التي تلزم لتحديد الصافي من الأموال، على أن يوزع بالقسمة على شركاء الشركة، بعد أن يتم سداد ديون الشركة واستيفا حقوقها وبيع أموال الشركة المنقولة أو العقارية.

ويستدعينا القول إن التصفية واجبة يفرضها النظام في جميع أنواع الشركات التي يتم فيها استكمال المقومات القانونية لوجودها النظامي، واكتساب لشخصيتها الاعتبارية ثم تنقضي ويتم حلها بحكم القانون.

وتبين لنا من ملاحظة هذه النصوص ومواد التصفية أن أسباب الانقضاء عامة الخاصة بالشركات والتصفية إما أن تكون إجبارية, أو اختيارية, عن طريق الشركاء أوعن طريق القضاء لوجود سبب قانوني.

وخلال مرحلة التصفية، قد ترتكب جرائم نص عليها القانون التجاري وسماها بالمخالفات المتعلقة بالتصفية وإن تحديد جرائم التصفية لا يكون إلا بتحديد نطاق ومجال تطبيق القانون من حيث الشركات ومن حيث الأشخاص.

...ونخلص مما سبق ان التصفية تُعدّ أخر الإجراءات التي يقوم بها المدين في حال تعذرت معه الإجراءات الأخرى.

تعبر التصفية عن انتهاء شخصية الشركة المعنوية، والمادية والقانونية لها،

وبمعنى أخر إنهاء عمليات الشركة الجارية، ويتم ذلك عن طريق بيع الأصول الثابتة وتسديد المطلوب منها، ثم توزيع النقد المتبقي على الشركاء، وهناك الكثير من الأسباب لتصفية الشركات ومنها الاتي:

١. صدو رحكم قضائي بانها الشراكة.
٢. انتهاء مدة الشركة المحددة.
٣. انتهاء الغرض الذي اسست الشركة من أجله.
٤. بقاء شريك واحد في الشركة.
٥. أن تفلس الشركة ويترتب على ذلك أن يفلس الشركاء.

وتكون التصفية على نوعين رئيسيين: -

١. التصفية الاختيارية: وهي التي تتم بإرادة واتفاق الشركاء.
٢. التصفية الإجبارية: وهي التي تتم تحت ظروف خارجة عن إرادة الشركاء ورغبتهم مثل إفلاس الشركة أو أن يصدر حكم قضائي يقضي بالتصفية.

تشمل إجراءات التصفية الاتي:

---

١ ) موسى، عبد النافع، نظام الإفلاس بين الإلغاء والتطوير (دراسة تحليلية للتجربة الفرنسية القانون رقم ٨٤/١٤٨، والقانون رقم ٨٥/٩٨ والقانون رقم ٩٤/٤٧٥، دار النهضة العربية ٢٠٠١ م، ص ٢٥.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

- تسوية الحسابات الجارية للشركاء من خلال غلقها براس المال.
- بيع الموجودات المملوكة للشركة.
- تحصيل الديون التي تستحق لها.
- سداد الالتزامات التي تترتب عليها لمصلحة الغير.
- التوزيع النقدي الذي تبقّى مما سبق على الشركاء, ويتم ذلك بناءً على الأرصدة التي تبين رؤوس الأموال الخاصة بهم, وحتى يتم القيام بتلك الإجراءات يتم تعيين شخص من خارج الشركة, توكل إليه تلك المهام يسمى المصفى, ويكون اختياره من الشركاء في حالة التصفية الاختيارية, ويكون التعيين من قبل المحكمة فيما لو كانت التصفية إجبارية, وخلال مرحلة التصفية تحتفظ الشركة بشخصيتها الاعتبارية حتى يتم إكمال عملية التصفية, وبعد انتهاء التصفية يتم شطب تسجيل الشركة وتنتهي شخصيتها المعنوية نظامًا, وعند بداية إجراءات التصفية تنتقل الصلاحيات للمصفى وتنتهي سلطة إدارة الشركة سواءً كانت خاصة بالمدير أو الشركاء أو من غيرهم المعين ويلتزم المصفى بالآتي: -

١. اعداد قائمة مركز مالي بعد حصر موجودات الشركة وتحديد الالتزامات والديون المستحقة عليها للغير.
٢. لا يحق للمصفى التصرف بممتلكات الشركة إلا بموافقة الشركاء المسبقة.
٣. لا يحق للمصفى ممارسة أي عمل جديد باسم الشركة

ويتم سداد ما تحصّلت عليه الشركة حسب الترتيب التالي:

- تكاليف التصفية وأجور المصفى.
- المبالغ التي يستحقها العاملين في الشركة.
- المبالغ المستحقة للدولة على الشركة.
- مستحقات الدائنين من غير الشركاء
- قروض الشركاء الممنوحة للشركة، والتي لا تمثل حصصاً في راس المال.
- التوزيع النقدي لما تبقّى على الشركاء، ويكون حسب أرصدة رؤوس الأموال، في نهاية عملية التصفية.

**الفرع الثاني: التصفية لصغار الدائنين**

يقوم الأمين بتولي إجراءات بيع أصول التفليسة مع المراجعة والتحقق للطلبات المقدمة إليه، وإذا تبين للأمين أن المصروفات والديون المضمونة تستغرق حصيلة بيع الأصول بأكملها يجب على الأمين التوقف عن المراجعة وأن يقوم بالتحقق من الطلبات المقدمة إليه[١]وهذا وفقاً للمادة (١٠٦) من نظام الإفلاس الجديد حيث تنص على "على الأمين عند عزمه بيع أصل تتجاوز قيمته ربع قيمة أصول التفليسة، دعوة الدائنين إلى التصويت وفقاً لحكم المادة (١٠٨) من النظام أو إبلاغ لجنة الدائنين –إن وجدت- للنظر في الموافقة على البيع وتزويدهم بأي معلومة لازمة لدراسة جدوى العروض المقدمة لشرائه، على أن يكون ذلك خلال مدة معقولة".

١ ) عبد المجيد بن صالح، التكييف الفقهي لإجراءات نظام الإفلاس الجديد مرجع سابق، ص٢٤

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

ويجوز للمحكمة إنهاء إجراء التصفية كما نصّت المادة (١٢٢) من نظام الافلاس السعودي الجديد على "
(١) تقضى المحكمة بإنهاء إجراء التصفية في الحالتين الآتيتين: -
أ- إذا تقدم الأمين بطلب إنهاء الإجراءات لعدم كفاية حصيلة بيع أصول التفليسة للوفاء بمصروفات إجراء التصفية.
ب- إذا تقدم الأمين بطلب إنهاء الإجراء لاكتمال أعمال التصفية.
(٢) تقضى المحكمة في حكمها بإنهاء الإجراء بحل المدين إذا كان شخصاً ذا صفة اعتبارية
خصائص إجراء التصفية: -

- كما نصت في المادة (٩٥) من نظام الإفلاس الجديد على" ١- إذا تقدم غير المدين بطلب فتح إجراءات التصفية التي تخص للمدين، فعلى المحكمة تبليغ المدين به خلال مدة لا تتجاوز عن خمسة أيام من تاريخ قيد الطلب. وللمدين أن يعترض أمام المحكمة على الطلب، وله تقديم طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية أو إجراء الإعادة للتنظيم المالي إذا أثبت إمكانية استمرار نشاطه بما يحقق المصلحة لأغلبية الدائنين. وللمحكمة أن تأمر المدين بتقديم أي معلومة أو وثيقة تحددها.

٢- يلتزم المدين إذا تقدم بطلب افتتاح الإجراء بتبليغ دائنيه بالطلب وفقاً لما تحدده اللائحة. وللدائن الاعتراض أمام المحكمة على طلب المدين، وله -استثناء من حكم المادة (السابعة والتسعين) من النظام- تقديم طلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي إذا أثبت تحقيق مصلحة أغلب الدائنين باستمرار نشاط المدين [١]

ومن خلال المادة يتضح أن الإجراء يقع على المفلس والمتعثر أي من يعاني من اضطرابات مالية أو اقتصادية يخشى معها توقفه عن سداد الديون عند حلول أجل سدادها، ومن هو غير ذلك ليس له المطالبة بهذا الإجراء.[٢]

حتى يتم فتح إجراء التصفية يجب أن يكون الدين حال الأجل، ومحدد المقدار والسبب والضمانات المقررة له والبقل مقدار ديون المتقدمين بالطلب عن المبلغ الذي تحدده اللائحة، ويتم تبليغ المحكمة بالطلب وتمهل المدين خمسة أيام للتسوية أو المنازعة فيه قبل قيده وإلا قيدته.

يجوز للمحكمة أن تقضى بإجراء التصفية للمتعثر والمفلس في حالة تم إنهاء إجراء التسوية الوقائية أو إجراء إعادة التنظيم المالي.٣

ذكرت المادة (٩٩) من نظام الإفلاس على[٤]" ١- يفتتح إجراء التصفية بناء على حكم المحكمة بموجب المادة (الحادية والأربعين) أو المادة (التسعين) من النظام، أو بموجب الفقرة (٢) من هذه المادة.

٢- تحدد المحكمة موعداً للنظر في طلب إجراء التصفية، بحيث يكون الموعد خلال ٤٠ يوم من التاريخ المقيد في الطلب، وتبلغ مقدم الطلب والمدين بموعد الجلسة خلال ٥ أيام من التاريخ المقيد في الطلب، وتقضي بأي مما يأتي:

أ- افتتاح الإجراء إذا:

١ ) المادة (٩٥) من نظام الإفلاس الجديد، الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥٠ لعام ١٤٣٩
٢ ) عبد المجيد بن صالح المنصور، إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام، دار كنوز اشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هجرياً.
٣ ) محمود مختار بريري، قانون المعاملات التجارية السعودي، معهد الإدارة العامة ١٤٠٢ هجرياً.
٤ ) المادة (٩٩) من نظام الإفلاس الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٠) لعام ١٤٣٩ هجرياً.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

١- كان المدين متعثراً أو مفلساً.
٢- ترجح لديها -بناء على المعلومات المقدمة إليها- تعذر استمرار نشاط المدين وكانت أصوله تكفي للوفاء بمصروفات إجراء التصفية.
٣- أن يقدم صاحب الطلب الوثائق والمعلومات المذكورة في المادة ٩٣ من النظام.
ب- يرفض الطلب المقدم في الحالات الآتية:
١- إذا كان الطلب لا يستوف للمتطلبات النظامية أو غير مكتمل دون مسوغ مقبول.
٢- إذا ترجح لديها -بناء على المعلومات المقدمة إليها- إمكانية استمرار نشاط المدين وتسوية المطالبات الخاصة بالدائنين خلال مدة معقولة.
٣- إذا انطوى تصرف صاحب الطلب على سوء نية أو إذا انطوى الطلب على إساءة استغلال للإجراء.
٤- إذا كانت أصول المدين لا تستوفي للوفاء بمصروفات إجراء التصفية.
وإذا رفضت المحكمة الطلب يمكن أن تحكم بافتتاح إجراءات الإفلاس.
ج- تأجيل الجلسة بحيث ألا يزيد عن ٢١ يومًا، لتقديم أي معلومات أو وثائق إضافية في حال طلبتها المحكمة المعنية. وعلى الطرف المعني أن يلزم بتقديم الوثيقة أو المعلومة إلى المحكمة في الموعد المحدد من قبل المحكمة، ويكون قبل ميعاد الجلسة التي تم تأجيلها، ويمكن للمحكمة أن تقضي بافتتاح إجراءات التصفية أو ترفض الطلب وفق أحكام النظام.
٣- تبلغ المحكمة المدين -الذي لم يحضر الجلسة- بحكمها بعد انتهاء الجلسة بمدة لا تزيد عن ٥ أيام.[١]

إذن فمن خلال المادة السابقة يتبيّن أن المنظم أشترط عدة شروط موضوعية للحكم بالتصفية وهي: -

١. أن المدين مُعْسِرًا
٢. أن المدين مفلساً
٣. ترجح لدى المحكمة تعذر استمرار نشاط المدين.

ولأن إجراءات التصفية تعد من أشد الإجراءات خطورة حيث تعد الإجراء النهائي لنشاط المدين، ولذلك فأنه لا يجوز معها طلب اتخاذه لمجرد وجود اضطرابات مالية تدل على تعثر المدين، بل لابد من وجود دلالات قاطعة على تعثره وعدم إمكانية النهوض بالمشروع مرة أخرى.[٢]

**المطلب الثاني: التصفية الإدارية**

تنصّ المادة ١٦٧ من نظام الإفلاس على "يهدف إجراء التصفية الإدارية إلى بيع أصول التفليسة التي لا يتوقع أن يحدث من خلال بيعها حصيلة تكفي للوفاء بمصروفات إجراء التصفية أو إجراء التصفية لصغار المدينين" ويتضح من خلال تلك المادة إجراء التصفية الإدارية هو آخر الحلول للكيان المفلس او المتعثر وهذا في حال عدم كفاية الأصول والموجودات لديه لأجل دفع تكاليف أمين التفليسة أو مصاريف المزاد العلني، ولهذا فإن لجنة الإفلاس تحل محل امين التفليسة.

**الفرع الأول: افتتاح التصفية الإدارية**

حتى تتفتح إجراءات التصفية الإدارية يجب ان تتوافر عدة شروط: -

١ ) المادة (٩٣) من نظام الإفلاس الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥٠ لعام ١٤٣٩
٢ ) الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق، ص ١٧٢

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

١. يمكن للمدين ويمكن للجهة ذات الاختصاص أن تتقدم إلى المحكمة بطلب فتح إجراء التصفية الإدارية إذا كان المدين متعثراً أو مفلساً وكانت أصوله غير كافية ليتم الوفاء بمصروفات الإجراءات الخاصة بالتصفية أو إجراء تصفية للمدينين بديون صغيرة، ويقيد طلب افتتاح الإجراء لدى المحكمة بعد تقديمه مرافقاً له المعلومات والوثائق ذات العلاقة، وفقاً لما تحدده اللائحة.

٢. إذا تقدمت الجهة المختصة بطلب افتتاح الإجراء، فعلى المحكمة تبليغ المدين بالطلب خلال مذهلا تزيد عن ٥ أيام من تاريخ التقديم، وللمدين الاعتراض على طلب التصفية وتقديم طلب افتتاح أي من إجراءات الإفلاس الأخرى. وللمحكمة أن تأمر المدين بتقديم الوثائق والمعلومات التي تحددها اللائحة.

٣. يلتزم المدين إذا تقدم بطلب افتتاح الإجراء بتبليغ دائنيه وفقاً لما تحدده اللائحة.

**اجراء التصفية الإدارية: -**

يترتب على طلب افتتاح إجراءات التصفية الإدارية، أو افتتاح تعليق المطالبات حتى تاريخ قضاء المحكمة بالرفض، أو بإنهاء الإجراءات، ويقع باطلاً كل تصرف مخالف لذلك، ويجوز للمحكمة -بناء على طلب لجنة الإفلاس- أن تحكم باسترداد الأصول المتصرف فيها خلال مدة التعليق الخاصة بالمطالبات أو بما تراه كافي ومناسب، وذلك بالتأكيد مع مراعاة حقوق الغير حسن النية، وللشخص المتضرر أن يتقدم بدعوى التعويض.

وتنظر المحكمة -خلال مدة تعليق المطالبات- في طلب الدائن الذي وجد عين ماله لدى المدين ، ولك يستثنى من ذلك انه يجوز للمحكمة -بناء على طلب صاحب المصلحة- وقف سريان تعليق المطالبات عن مطالبات محددة اتخذ بشأنها إجراء قبل سريان التعليق؛ إذا ثبت لديها أن في ذلك مصلحة للمدين وأغلبية الدائنين[٢].

الاثار المترتبة على قيد الاجراء للتصفية الإدارية: -

١. غل يد المدين عن النشاط ويحل محله لجنة الإفلاس في إدارة نشاطه.

٢. يتم تعليق جميع المطالبات لحين الانتهاء من اجراء التصفية بعد مضى ٣٠ يوم من تاريخ إيداع ما يفيد انهاء الاجراء.

٣. كل تصرفات لجنة الإفلاس في الفترة الإدارية للنشاط محمية من المسائلة من الغير.

٤. يجب على لجنة الإفلاس التحقق من الديون ويتم المصادقة عليها في جلسة معدة لذلك.

٥. يمكن البدء في انهاء عقود العاملين لدى المنشاة.[٣]

...ونخلص مما سبق إن اجراء التصفية الإدارية يعد من الإجراءات الصادمة للغاية والتي تغل يد المدين تماماً.

**الفرع الثاني: انهاء التصفية الإدارية**

انتهاء التصفية الإدارية يكون من خلال اصدار لجنة الإفلاس المحددة قرار بأنهاء التصفية بعد ان تكتمل أصول بيع التفليسة، وتنتهي الدعاوى التي يكون المدين طرفاً فيها، وهذا خلال مدة ١٢ شهر من تاريخ

١ ) المادة ١٦٨ من نظام الإفلاس.
٢ ) المادة ١٦٩ من نظام الإفلاس.
٣ ) طارق فهمي الغنام، إجراءات الإفلاس في النظام السعودي، مرجع سابق، ص٢٥٢.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

افتتاح اجراء التصفية الإدارية، ولكن يستثنى من ذلك انه يجوز للجنة الإفلاس ان تقوم بمد مدة التصفية الإدارية لمدة لا تزيد عن ٩٠ يوم إذا دعت الحاجة لذلك.

وينتهي اجراء انتهاء التصفية الإدارية عندما تقوم لجنة الإفلاس بإيداع قرارها بإنهائه لدى المحكمة، ويكون مرفق بها الحسابات الختامية والتقارير النهائية للإجراءات، ويترتب على ذلك الاجراء ان يتم حل المدين إذا كان شركة او ذو أي صفة اعتبارية، وثم يتم إيداع لجنة الإفلاس في السجل التجاري مما يفيد انهاء اجراء التصفية.

نصت المادة ١٧٩ من نظام الإفلاس على "

١. تصدر لجنة الإفلاس قراراً بإنهاء إجراء التصفية الإدارية بعد اكتمال بيع أصول التفليسة -إن وجدت- وانتهاء الدعاوى التي يكون المدين طرفاً فيها، وذلك خلال (اثني عشر) شهراً من تاريخ افتتاح الإجراء. واستثناء من ذلك، للجنة الإفلاس أن تمدد إجراء التصفية الإدارية لمدة إضافية لا تزيد على (تسعين) يوماً إذا دعت حاجة لذلك.
٢. يعد الإجراء منتهياً بإيداع لجنة الإفلاس لقرارها بإنهائه لدى المحكمة مرافقاً له الحسابات الختامية والتقرير النهائي للإجراء وما تحدده اللائحة.
٣. يترتب على إنهاء الإجراء حل المدين إذا كان شخصاً ذا صفة اعتبارية.
٤. تودع لجنة الإفلاس في سجل الإفلاس والسجل التجاري ما يفيد إنهاء الإجراء، وفقاً لما تحدده اللائحة.
٥. يزال اسم المدين من سجل الإفلاس بعد مضي (ثلاثين) يوماً من تاريخ إيداع ما يفيد إنهاء الإجراء في سجل الإفلاس وأيضا في السجل التجاري، ويشطب قيد المدين في السجلات التجارية إن وجد."[١]

وبينما نصت المادة ١٨١ على "

١. يترتب على إزالة اسم المدين ذي الصفة الطبيعية من سجل الإفلاس تمكينه من ممارسة الأعمال التجارية أو المهنية أو الهادفة إلى تحقيق الربح.
٢. لا تبرأ ذمة المدين ذي الصفة الطبيعية من دين متبق إلا بموجب إبراء خاص أو عام من الدائنين.
٣. يعد المدين ذو الصفة الطبيعية الذي لم يبرأ من دين متبق في ذمته مفلساً فيما يتعلق بحقوق الدائنين المتبقية بذمته حتى بعد إزالة اسمه من سجل الإفلاس وذلك لمدة (أربعة وعشرين) شهراً من إنهاء إجراء التصفية الإدارية وذلك دون أن يكون لأولئك الدائنين حق التقدم للمحكمة بطلب افتتاح أي من إجراءات الإفلاس خلال المدة المشار إليها، وتنظم اللائحة إجراءات مطالبة الدائنين بديونهم المتبقية في ذمة المدين في هذه المدة."[٢]

## الخاتـمة والنتائـــج والتـوصيـــات

أولاً: الخاتـمة:

لقد تم خلال البحث بيان إجراءات الإفلاس كاملة في نظام الإفلاس السعودي ، وقسمنا هذا البحث لثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث التمهيدي ماهية الافلاس في النظام السعودي ، وتم تقسيمه إلى

١ ) المادة ١٨٠ من نظام الإفلاس.
٢ ) المادة ١٨١ من نظام الإفلاس

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

مطلبين بحيث تناول في المطلب الأول مفهوم الافلاس وتاريخه ، وفى المطلب الثاني خصائص واهداف نظام الإفلاس ، وبينما في المبحث الأول تناول الباحث اجراءات الافلاس في النظام السعودي ، وقسمه لمطلبين بحيث تناول في المطلب الأول التسوية الوقائية ، وفى المطلب الثاني إعادة التنظيم المالي ، وبينما في المبحث الثاني تناول تصفية الشركات ، وقسمه الى مطلبين بحيث تناول في المطلب الأول ماهية التصفية وفى المطلب الثاني التصفية الإدارية.، وقد انتهينا في هذه الدراسة إلى عدد من بعض النتائج والتوصيات:

ثانياَ: النتائج:

**لقد أثارت الدراسة عدد من النتائج ومن أهمها: -**

١. الإفلاس هو تنظيم يخص التجار وينظمه القانون التجاري في المملكة العربية السعودية، ويسرى على التجار وحدهم الذين يتوقفون عن الوفاء بديونهم التجارية في المواعيد المستحقة، ولقد عرف المنظم السعودي في المادة (١) المفلس بأنه هو "مدين استغرقت ديونه جميع أصوله".
٢. أراد مجلس الوزراء السعودي تحسين بيئة الاقتصاد في المملكة فقام بإنشاء لجنة الإفلاس تتكون من خمسة أعضاء أو أكثر من ذوي الخبرة، وعملت اللجنة لثلاثة سنوات متصلة لتنظيم إجراءات الإفلاس مثل التسوية الإدارية والتصفية الوقائية وإعادة التنظيم المالي وتتمتع اللجنة بشخصية اعتبارية وبالاستقلال المالي، وكما عملت اللجنة أيضًا على تنظيم التسوية الوقائية للمدينين بديون صغيرة، وإعادة التنظيم المالي الخاص بهم، حتى يستطيع المدين الاستفادة من إجراءات الإفلاس.
٣. يتضمن نظام الإفلاس الجديد سلسلة من القواعد والإجراءات التي من شأن تطبيقها تحقيق هدفين أساسين : في القيام بحماية الدائنين من المدين الفلس الذي أصبحت أمواله ولا تكفي لسداد ديونه، وتجنب الدائنين أن يقوم المدين بتهريب أمواله مما يضر بهم، وإلى حماية الدائنين أنفسهم من بعضهم البعض حيث يعمل نظام الإفلاس الجديد على تحقيق المساواة بينهم وأن يحصل كل منهم على أكبر قدر من حقه لذلك فقواعد الإفلاس تعمل على تحقيق العدالة بينهم وتنظيم توزيع أموال المدين عليهم تنظيماً عادلاً، فتلك من أهم النقاط الواردة في نظام الإفلاس, حيث يستهدف المدين المفلس الذي يعاني من اضطرابات في أوضاعه المالية إلى تنظيم أوضاعه المالية وخفض تكاليف الإجراءات ومدتها ومعاودة نشاطه التجاري من جديد، ويصدر حكم الإفلاس بغل يد المدين ويعهد بالتصرف في الأموال إلى أمين التفليسة.

ثالثا: التوصيات:

**ومن خلال ما توصلنا إليه من النتائج؛ فإننا نوصي بما يلي:**

١. توصى الدراسة المنظم السعودي الى النظر في تعريف الإفلاس بما يوافق حالة المفلس بالدفع من عدمه.
٢. يجب اجراء العديد من الدراسات القانونية التي تقارن بين نظام الإفلاس في المملكة العربية السعودية وقوانين الإفلاس الأخرى في العالم الغربي والعربي.
٣. يجب اجراء ورش قانونية للتجار توضح وضعهم القانوني في حال الإفلاس من خلال بيان كيفية إعادة التنظيم المالي والتصفية الإدارية والوقائية لهم.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

٤. يجب ان يقوم القضاة والمحامون بالعمل على كتابة ملخصات وشروحات لنظام الإفلاس ويتم نشرها على موقع وزارة التجارة والاستثمار ووزارة العدل وتكون البيانات مفتوحة لجميع التجار.

## مراجع ومصادر الدراســـــة

### أولاً: المراجع العربية:


- إبـــراهيم بـــن داوود، نظـــام الإفـــلاس والتســـوية القضـــائية فـــي القـــانون التجـــاري المقـــارن، القاهرة ،٢٠٠٩، دار الكتاب الحديث.
- أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب (٢٠٠٨)
- إعـــادة التنظـــيم المـــالي للمتعثـــر عـــن الســـداد بالنشـــاط التجـــاري، محمـــد الشـــعباني، رؤيـــة اقتصادية (٢٠١٨).
- الأمـــم المتحـــدة، لجنـــة الأمـــم المتحـــدة للقـــانون التجـــاري الـــدولي، المونتريـــال، الـــدليل التشريعي لقانون الإعسار.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد.
- حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح لأحمد الطحاوي الحنفي.
- الحربـــي، أحمـــد بـــن مزيـــد بـــن حامـــد الســـحيمي، إعـــادة التنظـــيم المـــالي للمـــدين المفلـــس الصغير في نظام الإفلاس السعودي، مجلة منازعة الأعمال.
- حسين الماحي، الإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧م.
- الخليـــل بـــن أحمـــد، العـــين، ج٨، ص١٦٦، وأحمـــد مختـــار عبـــد الحميـــد عمـــر، معجـــم اللغـــة العربية المعاصرة، بيروت، دار الكتب العلمية ،١٤٢٩ هجرياً،٢٠٠٨، ط١، ج٣.
- دينـــا عبـــد الله صـــالح عبـــد الله، القواعـــد القانونيـــة الإجرائيـــة للإفـــلاس وفقـــاً للنظـــام السعودي، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، ٢٠١٩، تركيا.
- زيـــاد أحمـــد حميـــد القرشـــي، التســـوية الواقيـــة مـــن الإفـــلاس والتســـوية الإداريـــة: دراســـة تحليليـــة مقارنـــة بـــين النظـــام الســـعودي والقـــانون الإنجليـــزي، رســـالة الماجســـتير، قســـم الاقتصاد والإدارة، ٢٠١٥م.
- زيـــاد بـــن أحمـــد القرشـــي، التســـوية الواقيـــة مـــن الإفـــلاس والتســـوية الاراديـــة "دراســـة تحليليـــة مقارنـــة بـــين النظـــام الســـعودي والقـــانون الإنجليـــزي"، مجلـــة جامعـــة الملـــك عبـــد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد ٢، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥م.
- ســـعيد ديـــاب خضـــر، الوســـائل الواقيـــة مـــن الإفـــلاس فـــي القـــانون الوضـــعي وفـــق الشـــريعة الإسلامية، جروس برس ،٢٠٠٠ م.
- الشـــعباني، محمـــد، إعـــادة التنظـــيم المـــالي للمتعثـــر عـــن الســـداد بالنشـــاط التجـــاري، رؤيـــة اقتصادية ،٢٠١٨م.
- طـــارق فهمـــي الغنـــام، إجـــراءات الإفـــلاس فـــي النظـــام الســـعودي " التســـوية الوقائيـــة – إعـــادة التنظـــيم المـــالي – التصـــفية"، دار الكتـــاب الجـــامعي للنشـــر والتوزيـــع، د. ت، د.ط، السعودية.
- عبـــد الحميـــد الديســـتين عبـــد الحميـــد شـــلبي، الاضـــطراب المـــالي فـــي نظـــام الإفـــلاس السعودي، دراسة ماجستير، جامعة أم القرى.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

- عبد الحميد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي (لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد) رسالة ماجستير، مركز التميز البحثي في القضايا المعاصرة، ١٤٣٨ هجرياً.
- عبد الحميد صالح منصور، إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام، دار كنوز إشبيليا، ٢٠١٢م.
- عبد المجيد بن صالح المنصور، إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام، دار كنوز اشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هجرياً.
- عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، مركز التمييز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، ١٤٣٨ هجرياً.
- عبد المجيد بن صالح، التكييف الفقهي لإجراءات نظام الإفلاس الجديد (مركز التميز البحثي، ٢٠١٨).
- عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالى، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، نهاية المطلب في داراي المذهب، تحقيق: عبد العظيم محمود الذئب، (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٨ هجرياً، ٢٠٠٧) ط١، ج٦.
- عبدالحفيظ محبوب، من الريع إلى الرفاه المملكة العربية السعودية في طور التحولات.
- على محمد الدروبي، خصوصية إفلاس الكيانات المنظمة في النظام السعودي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، المجلد ٩، العدد ٣، ديسمبر ٢٠٢٢م.
- فاروق أبو الشامات، الإفلاس والصلح الواقي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨م.
- محمود مختار بريري، قانون المعاملات التجارية السعودي، معهد الإدارة العامة ١٤٠٢ هجرياً.
- موسى، عبد النافع، نظام الإفلاس بين الإلغاء والتطوير (دراسة تحليلية للتجربة الفرنسية القانون رقم ٨٤/١٤٨، والقانون رقم ٨٥/٩٨ والقانون رقم ٩٤/٤٧٥، دار النهضة العربية ٢٠٠١ م.
- يحيى سعيد على، الوجيز في النظام التجاري السعودي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ط٧.

ثالثاً: الأنظمة والقوانين

- قانون العقوبات المصري وفق آخر تعديلاته برقم ٩٥ لعام ٢٠٠٣.
- نظام الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) بتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٨ هجرياً.